



جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الإقتصادية

دراسة حالة مؤسسة ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني - خميس مليانة -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في المحاسبة والتدقيق

من إعداد الطالبة:

المكي فريال.

لجنة المناقشة

رئيسا.

الأستاذ : د قبلي نبيل

مشرفا مقرا.

الأستاذ : د فرحول ميلود

ممتحنا.

الأستاذ : د بكري مليكة

السنة الجامعية: 2021-2022.



جامعة الجيلاي بونعامة خميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



الموضوع:

دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الإقتصادية

دراسة حالة مؤسسة ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني - خميس مليانة -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في المحاسبة والتدقيق.

من إعداد الطالبة:

المكي فريال.

لجنة المناقشة

رئيسا.

مشرفا مقررًا.

ممتحنا.

الأستاذ : د قبلي نبيل

الأستاذ : د فرحول ميلود

الأستاذ : د بكري مليكة

السنة الجامعية: 2021-2022.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر

أشكر الله العلي القدير على توفيقه في إنجاز هذا البحث، فالله الحمد والشكر على توفيقه وإحسانه.

أتقدم بالشكر إلى الدكتور "فرحول ملود" على إشرافه على إعداد هذا البحث، وعلى توجيهه وإرشاده، وإلى كل الأساتذة الأفاضل.

كما أتقدم بالشكر لكل من قدم يد العون لإنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد. وفي الأخير أتقدم بشكر خاص ل خالتي "أمينة" التي قدمت لي المساعدة والدعم المعنوي حتى نهاية هذا العمل.

وكل الشكر للوالدان الكريمان لحرصهما على إتمام دراستي.

المكي فريال.

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد

.....إلى أمي وأبي حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي وأبعد عنهم كل سوء.....

.....إلى إخوتي الأعزاء حفظهم الله وقدر لهم كل الخير.....

.....إلى شريك حياتي أطال الله في عمره و ابعده عنه كل شر.....

.....إلى كل أفراد عائلتي الكبيرة.....

...إلى صديقاتي وزميلاتي دربي كافة اللاتي قاسمنني لحظاتهم رعاهم الله...

.....إلى كل من أعانني.....

....إلى كل من إلتمس طريقا للعلم....

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تبيين الدور الذي تلعبه المعلومة المحاسبية في إتخاذ القرار في المؤسسة الإقتصادية وتم إختبار خصائص المعلومة المحاسبية والمتمثلة في الموثوقية والملائمة كأساس لقياس قدرة النظام على ضمان مخرجات ذات جودة.

أما الإطار العلمي فقد إعتد على إعداد إستبانة، وقمنا بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة وإختبار فرضيات الدراسة.

ومن النتائج المتوصل إليها هي أن الحصول على المعلومة الإقتصادية ذات القيمة والمصادقية في الوقت المناسب تسمح بترشيد وتوجيه الأنشطة المطلوب تحقيقها إلى أقصى حد، وأن إتخاذ القرار هو الجوهر الرئيسي في المؤسسة فهو بداية رسم المسار المستقبلي للمؤسسة.

Study summary:

This study aimed to show, the role of accounting information in making, decisions in the economic institution, this reliability and suitability characteristics of accounting, information were tested as a basis for measuring the ability of the system to ensure quality outputs.

As for the scientific framework, it relied on, the preparation of a questionnaire, and we used the descriptive analytical method in order to conduct the necessary statistical analyzes and test the study hypotheses.

One of findings is that timely access to valuable and credible economic information allows for the most rational and targeted activities to be achieved, decision-making is institution and direction of charting the future course of the institutions.

الفهرس

مقدمة:	ب
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المحاسبي.	
تمهيد:	2
المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي.	3
المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي.	3
المطلب الثاني: أهداف نظام المعلومات المحاسبي.	7
المطلب الثالث: مقومات ومهام نظام المعلومات المحاسبي.	8
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على نظام المعلومات المحاسبي.	13
المبحث الثاني: مراحل تطور نظم المعلومات.	16
المطلب الأول: مرحلة التحليل.	16
المطلب الثاني: تصميم نظام المعلومات المحاسبي.	18
المطلب الثالث: مرحلة التنفيذ.	21
المطلب الرابع: مرحلة تقييم نظم المعلومات المحاسبية.	23
خلاصة الفصل الأول :	25
الفصل الثاني : علاقة إتخاذ القرار بتبني نظام المعلومات المحاسبية.	
تمهيد:	27
المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار.	28
المطلب الثاني : أنواع ومراحل إتخاذ القرار .	31

35	المطلب الثالث: نظريات إتخاذ القرار .
37	المطلب الرابع : العوامل المؤثرة على عملية إتخاذ القرارات.
39	المبحث الثاني:علاقة إتخاذ القرار بنظم المعلومات المحاسبية.
39	المطلب الأول: العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي وعملية إتخاذ القرار .
40	المطلب الثاني : دور نظام المعلومات المحاسبي في تفعيل إتخاذ قرارات المؤسسة.
42	المطلب الثالث: العوامل التي تبرر الحاجة إلى نظام المعلومات المحاسبي كقاعدة لإتخاذ القرارات.
44	المطلب الرابع: العوامل التي تعيق نظم المعلومات المحاسبية في تقديم معلومات صالحة لإتخاذ القرار.
46	خلاصة الفصل الثاني:
	الفصل الثالث : دراسة حالة مؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني
48	تمهيد:
49	المبحث الأول: التقديم العام لمؤسسة ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني.
49	المطلب الأول: تقديم مؤسسة ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني.
51	المطلب الثاني: أهداف مؤسسة ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني.
52	المطلب الثالث: البنية التنظيمية لمؤسسة ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني .
56	المطلب الرابع: طرق وأدوات جمع المعلومات في وحدة الأثاث والبناء المعدني.
57	المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية.
57	المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة.
59	المطلب الثاني: معامل الثبات
60	المطلب الثالث: تحليل البيانات المتعلقة بالإستبانة.
68	المطلب الرابع:إختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج.
70	خلاصة الفصل الثالث:
72	الخاتمة:
75	قائمة المراجع:

فهرس الجداول

- الجدول رقم(1-1): الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي 07
- الجدول رقم (1-2): خطوات مرحلة التحليل 17
- الجدول رقم (1-3): أساليب تحليل نظام المعلومات المحاسبي..... 18
- الجدول رقم (3-1): الحالة الرقمية للمستخدمين. 50
- الجدول رقم (3-2): مقياس ليكرت الخماسي 58
- الجدول رقم (3-3): تقييم المتوسط الحسابي. 58
- الجدول رقم (3-4): قياس ثبات أدلة الدراسة 59
- الجدول رقم (3-5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس 60
- الجدول رقم (3-6): توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي. 61
- الجدول رقم (3-7): إجابات أفراد العينة عن رأيهم حول نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة محل الدراسة. 62
- الجدول رقم (3-8): إجابات أفراد العينة حول تشخيص عملية إتخاذ القرار في المؤسسة محل الدراسة..... 64
- الجدول رقم (3-9): إجابات أفراد العينة حول مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في دعم إتخاذ القرارات في المؤسسة محل الدراسة..... 66
- الجدول رقم (3-10): يبين الجدول الإرتباط بين نظام المعلومات المحاسبي وعملية إتخاذ القرار. 68

فهرس الأشكال

- الشكل رقم(1-1): نظم المعلومات المحاسبي كجزء من نظام المعلومات الإداري. 05
- الشكل رقم(1-2): تصور عام لنظام المعلومات المحاسبي. 06
- الشكل رقم(1-3): خطوات تصميم نظم المعلومات المحاسبي. 20
- الشكل رقم(1-4): طرق تصميم نظام المعلومات المحاسبي. 20
- الشكل رقم(1-5): ملخص لعملية تنفيذ نظم المعلومات. 22
- الشكل رقم(2-1): العوامل المؤثرة على عملية إتخاذ القرارات. 39
- الشكل رقم(3-1): هيكل تنظيمي لمؤسسة الأثاث والبناء المعدني. 52
- الشكل رقم(3-2): الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة والمالية. 55
- الشكل رقم(3-3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس. 60
- الشكل رقم(3-4): توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي. 61

مقدمة

تعد المحاسبة من أقدم نظم المعلومات التي عرفتھا المؤسسات، لما للمعلومات من أهمية كبيرة في التعرف على الواقع المالي و الإقتصادي للمؤسسات وعلاقتها مع البيئة المحيطة بها.

وبعد النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المحاسبية التي تساهم في ترشيد ومساندة مختلف القرارات التي تؤثر على موارد الشركة وبالتالي على رفاهية أفرادها .

وفي ظل تحديات ورهانات العولمة والمعلوماتية ، أصبح لزاما على أصحاب القرار في كل المؤسسات الإقتصادية تكثيف السعي في سبيل الحصول على معلومات محاسبية دقيقة يمكنهم الإعتماد عليها في صناعة وإتخاذ قرارات سليمة .

وذلك ناتج من بيئة إتخاذ القرار التي أضحت بالغة التعقيد وسريعة التغيير متسمة بقلّة اليقين وعدم التأكيد ، مما يؤدي غالبا إلى إرتفاع درجة المخاطرة المصاحبة للنتائج والأهداف المراد تحقيقها ، فقد أصبحت هناك ضرورة ملحة لتنمية مهارات صناع القرار في مختلف المستويات للإدارة الحديثة .

بما أن المؤسسات الإقتصادية الجزائرية أصبحت من بين المؤسسات الناشطة في السوق الدولي أصبح إلزاما عليها إعادة ترتيب أمورھا وتجديد طرق تسييرھا بما يتماشى مع التحديات الجديدة، كانت تسعى كأى من المؤسسات الإقتصادية إلى تحقيق الربح ولكن الآن أصبح لزاما لها أن تسعى لتحقيق أكبر قدر من الأرباح والسعي للبقاء في عالم الأعمال، من خلال الإستغلال الأمثل للمعلومة المتوفرة لديها من أجل إتخاذ قرار دقيق وبكفاءة.

إشكالية الدراسة:

إنطلاقا مما سبق ذكره فإن الإشكالية التي نسعى الى بلورتها يمكن حصرها في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو دور نظم المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات في مؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني ؟
- ما المقصود بنظم المعلومات المحاسبية وكيف يمكن أن يساهم في إيصال المعلومة المحاسبية المفيدة لكل من يطلبها داخل المؤسسة ؟
- ما المقصود بعملية إتخاذ القرارات وماهي الدعامات التي يرتكز عليها ؟

فرضيات الدراسة:

- نفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام المعلومات المحاسبي وعملية إتخاذ القرار في مؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني .
- يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أسلوبا تشاركيا وأخلاقيا في تشخيص البيئة المحاسبية للمؤسسة الإقتصادية حيث يمكنها إيصال المعلومة المحاسبية المفيدة لكل من يطلبها.
- يسري القرار المحاسبي الذي يعتمد على المعلومة المحاسبية المفيدة على حتمية البدائل والإختيارات الأنسب للتطبيق على أرض الواقع.

مبررات الدراسة:

تبرر مبررات إختيار الموضوع من خلال مايلي:

- الموضوع جدير بالدراسة وينسجم مع التخصص "محاسبة وتدقيق".
- محاولة لفت إنتباه مدراء المؤسسات بصفة عامة ومدراء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية أن ما يحدث من تغيرات في المحيط له تأثير كبير على أهداف المؤسسة الحاضرة والمستقبلية.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تحديد العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وعملية إتخاذ القرار وهناك أهدافأخرى متمثلة في:

- إظهار أن صحة المعلومات التي يقدمها النظام لها دور في إتخاذ القرارات السليمة.
- إظهار أهمية نظام المعلومات المحاسبي بالنسبة للمؤسسة.
- دراسة حالة مؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني ومدى تبنيتها لنظام المعلومات المحاسبي.

أهمية الدراسة:

- إعطاء مفهوم عن المعلومة المحاسبية التي تساهم في إتخاذ القرار الأمثل.
- التعرف على كيفية إتخاذ القرار فعليا في المؤسسة الإقتصادية.
- تبين أهمية وخصائص المعلومة المحاسبية من ملاتمة و موثوقية لرؤية مدى فعاليتها في إتخاذ القرار .

حدود الدراسة:

تم إجراء هذا البحث في الفترة الزمنية ما بين 2021/11/30 إلى غاية 2022/05/18 حيث قمت بدراسة نظام المعلومات المحاسبي وتبيين أهميته وأهدافه وصولاً إلى دوره في اتخاذ القرار الأمثل في المؤسسة الاقتصادية.

أما عن الجانب التطبيقي فقد كانت الفترة الزمنية هيا نفسها المذكورة أعلاه، حيث قمت فيه بدراسة حالة مؤسسة الشركة الجزائرية ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني للوصول إلى معرفة دور نظام المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار في المؤسسة محال للدراسة.

منهج الدراسة:

إعتمدت في دراسة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي بكثرة في الجانب النظري من خلال عرضنا لمختلف مفاهيم نظم المعلومات المحاسبية وعملية إتخاذ القرار والعلاقة بينهما.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي إستخدمنا الإستبانة كأداة لجمع المعلومات وتحليلها بواسطة أحد البرامج المتخصصة وهو الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS.

صعوبات البحث:

- محدودية الوقت الذي بمثابة حاجز .
- القلة في عينة الدراسة.

الدراسات السابقة:

مما لاشك فيه أن الدراسة الحالية إستفادت كثيرا مما سبقها من دراسات، حيث حاولت توظيف كثيرا من الجهود السابقة للوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة ومعالجتها بشكل شمولي، ومن خلال مسح الدراسات السابقة وجدت أن معظم الدراسات قد ركزت على أهمية نظم المعلومات المحاسبية ومدى إستخدامها في إتخاذ القرار .

وستعرض فيمايلي أمثلة لبعض الدراسات السابقة:

- دراسة شريخ سناء، بطاط شهرزاد، بعنوان " دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية"، وهي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص محاسبة وتدقيق سنة 2021/2020.

والتي من أهدافها دراسة أهمية وخصائص المعلومات المحاسبية من ملائمة وموثوقية لرؤية مدى فعاليتها في إتخاذ القرار ومحاولة معرفة على أي أساس تقوم عملية إتخاذ القرار، ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي إعتبار نظام المعلومات المحاسبية من أكثر مصادر المعلومات التي تساهم في إنتاج قوائم مالية موثوقة والسعي نحو تفعيل عملية إتخاذ القرار وهذا عن طريق التحلي بالموضوعية في إختيار البدائل المتاحة.

■ دراسة سميحة بوحفص، بعنوان " أثر خصائص المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص محاسبة.

والتي من أهدافها التعرف على عملية إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الإقتصادية وتبيان أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الإقتصادية ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة:المعلومات المحاسبية التي تقدمها المؤسسات الإقتصادية الجزائرية تتميز بخاصية الملائمة كون إعدادها يتم بموجب تطبيق نظام محاسبي مالي وفق التشريع المعمول به الذي يلزمهم بتقديم القوائم والتقارير المالية في أجال محددة، أما فيما يخص كل من القدرة التنبؤية والأثر الرجعي هما خاصيتين رجعيتين ضمنييتين، كون النظام المحاسبي المالي ماهو إلا إسقاط لمجموعة من المعايير الخاصة بهذه النقطة.

■ دراسة شهيناز طموزة، فاطمة طيغة بعنوان "دور نظم المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار"،وهي مذكرة لنيل شهادة الماستار في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة جامعة جيجل سنة 2013_2014.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الخصائص والمتطلبات التي يجب مراعاتها في المعلومات المحاسبية الملائمة للوفاء بالإحتياجات الإدارية في المؤسسة محل الدراسة وكذلك تحديد العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وعملية إتخاذ القرار، وتطبيق الدراسة على عينة من الشركة الإفريقية للزجاج بالطاهير، بتطبيق أداة الدراسة المتمثلة في إستبيان وتم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي.ومن أهداف هذه الدراسة هي دراسة الخصائص والمتطلبات التي يجب مراعاتها في المعلومات المحاسبية الملائمة للوفاء بالإحتياجات الإدارية في المؤسسة محل الدراسة.

هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من مقدمة عامة والتي من خلالها تم طرح إشكالية البحث، ومن أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة وإختيار الفرضيات، تم دراسة هذا الموضوع من خلال الفصول الثلاثة التالية:

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المحاسبي حيث يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول تناولت ماهية نظام المعلومات المحاسبي بالتطرق إلى مفهومه وأهدافه والمقومات والعوامل التي تؤثر على نظام المعلومات المحاسبي.

والمبحث الثاني فكان حول مراحل تطور نظام المعلومات المحاسبي.

أما الفصل الثاني: عملية إتخاذ القرار وعلاقته بنظم المعلومات المحاسبية، وهو بدوره منقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول وهو مدخل لإتخاذ القرار.

المبحث الثاني بعنوان نظام المعلومات المحاسبية كأداة لإتخاذ القرارات.

أما الفصل الثالث والأخير فخصصته لدراسة حالة مؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني فرع خميس مليانة.

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المحاسبي.

تمهيد:

إن إنتشار تكنولوجيا المعلومات كان الأساس الذي أدى إلى بناء وتصميم وإستخدام نظم المعلومات، ولا شك أن إقامة نظام متخصص لتوفير هذه المعلومات يرفع من كفاءة وفعالية وأداء هذه الوظيفة عن أي أسلوب آخر، وقد ترتب على ذلك بالضرورة إعداد وتطبيق نظم المعلومات بغرض جمع البيانات وإعدادها بطريقة تسمح بإنتاج نوعيات مختلفة من المعلومات التي يمكن إستخدامها سواء عن طريق أفراد داخل التنظيم أو أفراد وجهات خارج التنظيم.

من خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة نظام المعلومات المحاسبي بدقة بإعتباره العنصر الأساسي في هذا الفصل، وذلك بالتطرق إلى كل عنصر منها بالشرح والتفصيل من حيث المفهوم ، وذلك من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الثاني: مراحل تطور نظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي.

إن إدارة المؤسسات الاقتصادية في الوقت الراهن أصبحت أكثر تعقيدا مما كانت عليه في السابق بسبب نمو حجم المؤسسات الاقتصادية ، ومن هذا المنطلق برزت أهمية القرارات المتخذة من طرف مسيريهيها في التخطيط والتنظيم والرقابة وتحليل السلوك الوظيفي داخل المؤسسات ، من أجل ضمان الإستمرارية في النشاط والتنافسية ، إنطلاقا من القرارات المتخذة ، إذ تعد المعلومات المحاسبية التي تنتجها هذه النظم موردا أساسيا من موارد المؤسسات الاقتصادية على إختلاف أشكالها ، كما تشكل هذه المعلومات الركيزة الأساسية في إتخاذ القرارات المختلفة الرشيدة للمؤسسات الاقتصادية وبالتالي تعزيز قدراتها في النمو والإستمرار.

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي.

على الرغم من أن المعرفة بالأمور المحاسبية ،تعتبر فرصة أولى لفهم هذه المعرفة ضمن إطار نظم المعلومات المحاسبية ، لذلك سنبدأ بعرض المصطلحات المهمة وبصورة مستقلة مثل : المحاسبة ، المعلومات و النظام ، بعدها سنتطرق إلى تعريف نظام المعلومات المحاسبي .

أولا: سنتطرق إلى تعريف كل من المحاسبة، المعلومات، النظام

1- النظام: يعرف النظام طبقا لمدخل النظام بأنه مجموعة من الأجزاء التي ترتبط ببعضها ومع البيئة المحيطة وهذه الأجزاء تعمل كمجموعة واحدة من أجل تحقيق أهداف النظام¹.

2- نظام المعلومات: نستطيع أن نعرفها بأنها مجموعة من العناصر البشرية المدربة والعناصر الآلية اللازمة لجمع وتشغيل البيانات لغرض تحويلها إلى معلومات تساعد في إتخاذ القرار².

3- المحاسبة: لها مظاهر متعددة منها³:

- إنها كنظام معلومات يوظف عمليات الوحدة الاقتصادية لتوليد معلومات ملائمة ومن ضمن تلك المعلومات :
- تسجيل البيانات الاقتصادية (جمع البيانات) .
- المحافظة على خزن البيانات.

¹كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص14.

²زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل أبو زلطة، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص25

³إ.د إبراهيم الجزراوي ، دعامر الجنابي ، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، ط العربية 2009 عمان ،الأردن ،ص24.

- تحضير معلومات كمية وبشكل مالي (توليد المعلومات).

4- **البيانات والمعلومات** : هي الناتج من نظام المعلومات ، ويجب التمييز بين البيانات والمعلومات ، فالبيانات هي حقائق أولية وأرقام وإذا ما جمعت معا فإنها تمثل المدخلات لنظام المعلومات ، أما المعلومات فإنها تتكون من بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة ، وبالتالي فإن المعلومات تمثل معرفة لها معنى وتفيد في تحقيق الأهداف¹.

ثانيا: تعريف نظام المعلومات المحاسبي

لقد تعددت الدراسات والأبحاث التي إهتمت بتعريفات نظام المعلومات المحاسبي التي تحمل في طياتها العديد من وجهات النظر وسيتم تقديم عرض لأهم هذه التعاريف فيما يلي :

يعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه جزئي متخصص من نظام المعلومات الإداري ، يهدف إلى تجميع وتشغيل وتقرير معلومات متعلقة بالعمليات المالية للمنشأة².

فعلى سبيل المثال: يتم تسجيل عمليات البيع في سجلات المنشأة ثم يتم ترحيل العملية إلى حسابات الأستاذ المساعدة ثم تلخص تلك العمليات مع عمليات أخرى مماثلة ويتم عرضها ضمن أرصدة ميزان المراجعة كتجديد التقارير التي يخرجها نظام المعلومات المحاسبي.

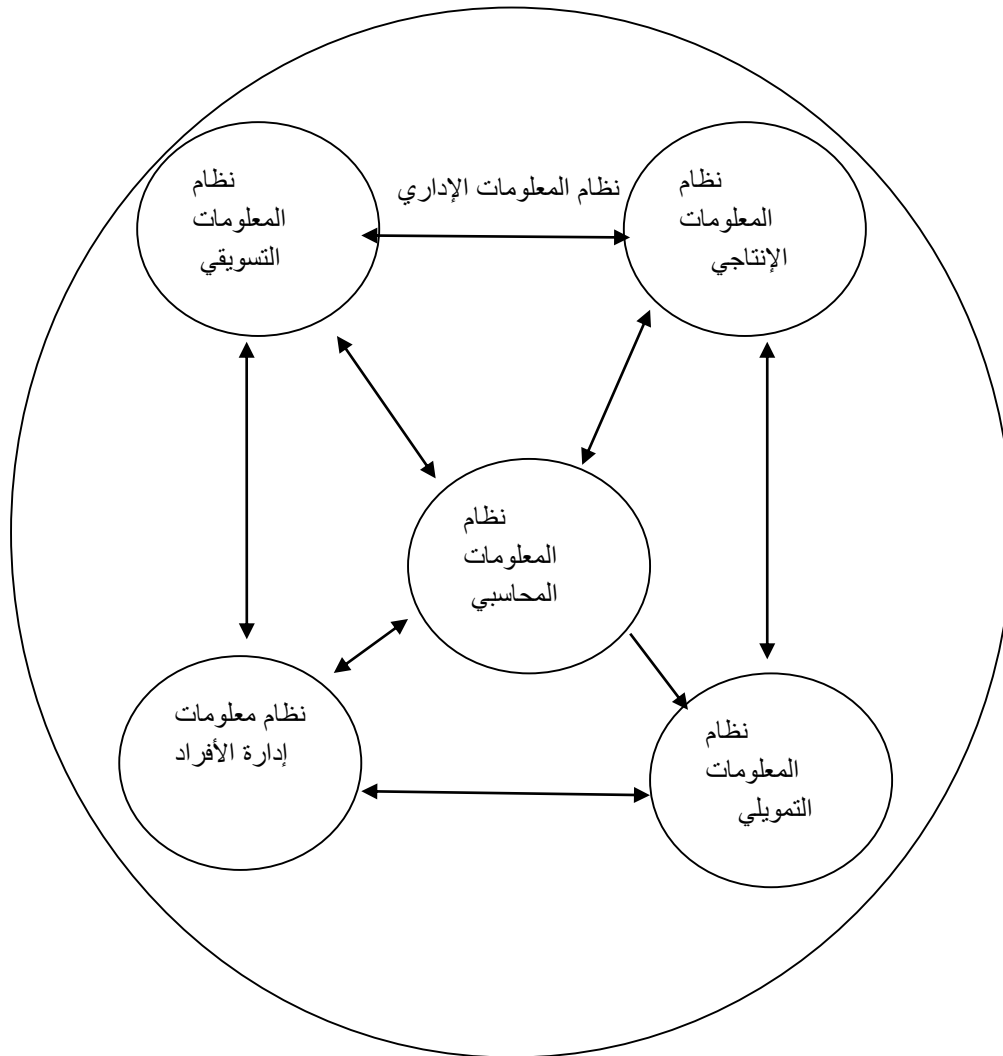
ويعرف على أنه النظام الذي يزود القائمين على الوظيفة المالية بصفة خاصة، بمجموعة من المعلومات بعد معالجة مختلف البيانات المتعلقة بالجانب المالي والمحاسبي للمؤسسة، خصوصا تلك البيانات المتعلقة بالميزانية الألات وأجور الأفراد، وتكلفة الحصول على البرمجيات والأجهزة المختلفة....إلخ، إنطلاقا من مصادر داخلية وخارجية³.

¹دكتور كمال الدين مصطفى الدهراوي ، سمير عامر محمد ، نظم المعلومات المحاسبية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية 2002، ص15 الإسكندريةم ذكره ، ص18.

²د صبحي محمود الخطيب، عمرو عباس العتر، نظام المعلومات المحاسبي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ص18.

³د. بهلولي فيصل، دروس في مقياس نظام المعلومات المحاسبي موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس محاسبة ومالية، المجموعة الأولى، جامعة البلدة 2 لونسى علي، السنة الجامعية 2021/2022، ص17.

الشكل رقم(1-1) : نظم المعلومات المحاسبي كجزء من نظام المعلومات الإداري.

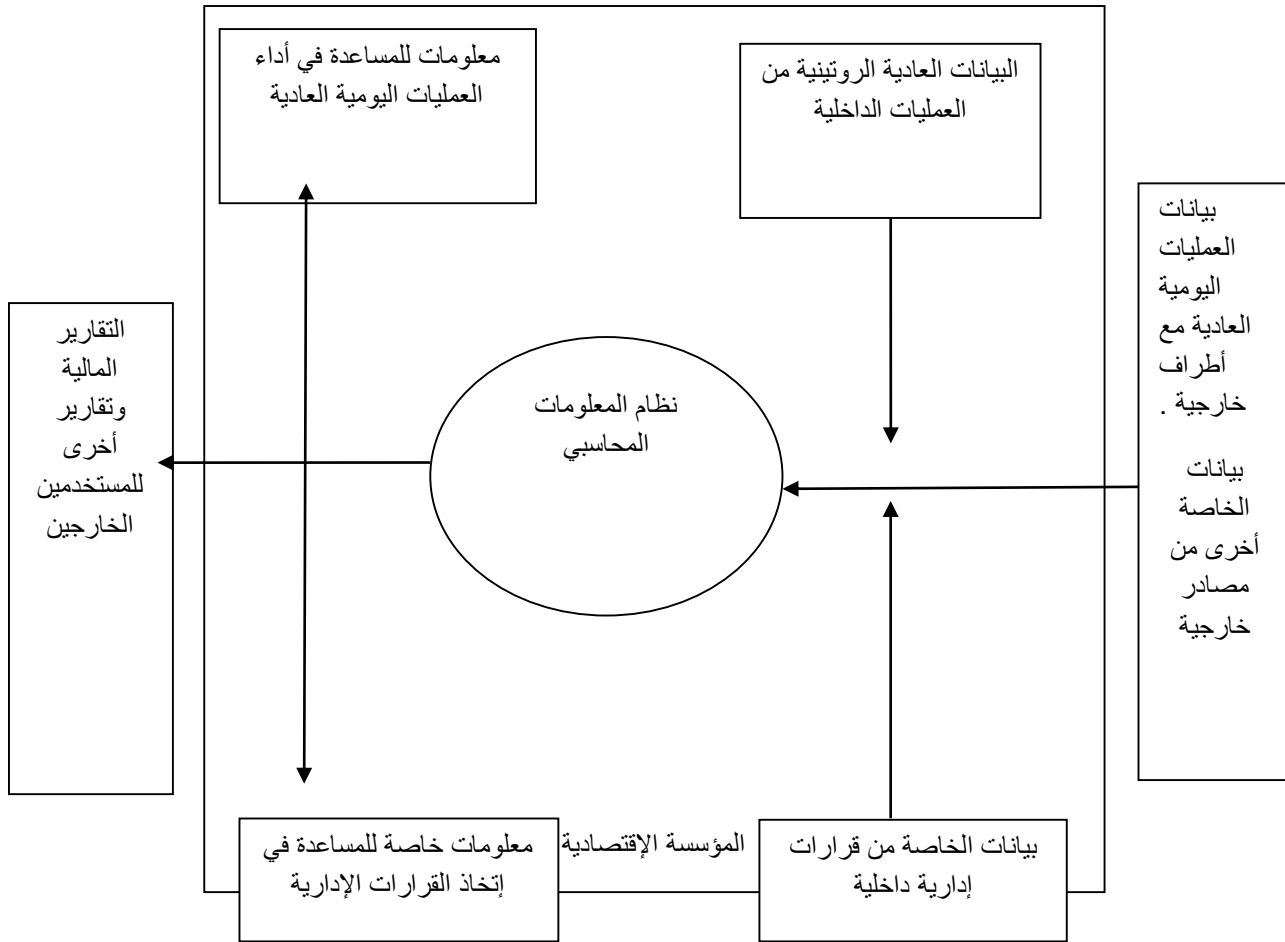


المصدر: د صبحي محمود الخطيب، د عمرو عباس العتر، مرجع سبق ذكره ص18.

ويعرف كذلك نظام المعلومات المحاسبي على أنه جزء من نظام المعلومات الرئيسية في المؤسسة ، يتكون من مجموعة من العناصر والمعدات والأدوات التي تتفاعل مع بعضها داخل إطار معين ، وذلك طبقا لمجموعة من الإجراءات والقواعد من أجل معالجة البيانات المالية معبرا عنها بأحداث إقتصادية يهدف إعدادها وعرضها في شكل تقارير مالية تفي بإحتياجات مجموعة مختلفة من المستخدمين ، وهو نظام يقوم بجمع وتسجيل وتخزين ومعالجة البيانات لإنتاج المعلومات لصانعي القرار يساعدهم في إتخاذ القرارات المناسبة¹.

¹نضال محمود الرمحي وزياد عبد الحليم الذبيبة ، نظم المعلومات المحاسبية ، دار المسيرة ، عمان ، ط1، 2011، ص22.

الشكل رقم (2-1): تصور عام لنظام المعلومات المحاسبي.



المصدر: أحمد حسين علي حسين، نظام المعلومات المحاسبي، دار الجامعة، الإسكندرية، ط2، 2003/2002، ص49.

ثالثاً: خصائص نظام المعلومات المحاسبي.

من أهم الخصائص التي ينبغي أن تتوفر في نظم المعلومات المحاسبية مايلي¹:

- يجب أن تكون ملائمة وتتصف بالمرونة من أجل تمكّنها من التأقلم مع ما يطرأ من التغيرات في أهداف المؤسسة ومحيطها.
- يجب أن تكون أهدافها محددة بدقة حتى يمكن تصميمها بالطريقة المناسبة لتحقيق أهدافها
- أن تكون للأنظمة علاقة تفاعل تربط أركانها الأساسية والبيئة التي تحيط بها.

¹محمد يوسف حنفاوي ، نظام المعلومات المحاسبي ، دار وائل ، عمان ، 2001 ، ص59.

■ حماية وأمن المعلومات المحاسبية من إنسيابها في المستويات الإدارية داخل المؤسسة أي هو نظام رقابي للمعلومات .

■ يجب أن تسمح بإعداد التقارير والقوائم المالية في الوقت المناسب وبالشكل الصحيح.

■ تقديم ما يحتاجه مستخدمي المعلومات بشكل يسهل عليهم إتخاذ القرار.

رابعاً: أهمية نظام المعلومات المحاسبي.

يكتسي نظام المعلومات المحاسبي بأهمية بالغة في مجالات عدة يمكن إجمالها فيما يلي¹:

■ توفير القوائم و التقارير السنوية الإلزامية كقائمة الدخل، وقائمة المركز المالي.

■ توفير المعلومات المفيدة لوضع الإستراتيجيات ورسم السياسات وإعداد الخطط. -توفير المعلومات اللازمة لمتابعة العمليات يوماً بعد يوم .

■ توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء .

■ توفير المعلومات المفيدة لإتخاذ القرارات السليمة سواء للمستفيدين الداخليين أو الخارجييين .

المطلب الثاني: أهداف نظام المعلومات المحاسبي.

يتمثل الهدف العام لنظام المعلومات المحاسبي في تسجيل البيانات وتشغيلها وعرضها في شكل تقارير وقوائم مالية

للأهداف الخارجية، ولتحقيق الثقة بالتقارير المحاسبية يجب تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

من الأهداف العامة لنظام المحاسبي كذلك تحقيق الحماية لأصول المؤسسة وذلك عن طريق إنشاء نظام فعال

للرقابة الداخلية، الجدول التالي يبين الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات:

الجدول رقم(1-1): الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي .

<p>1-تشغيل البيانات:</p> <p>تسجيل العمليات طبقاً للمستندات الملائمة</p> <p>تسجيل العمليات بواسطة الأفراد المختصين .</p> <p>تسجيل العمليات في أوقات دورية محددة .</p> <p>إرفاق المستندات التبريرية الملائمة لتسهيل عملية المراجعة.</p>

¹مصطفى العثماني ، دور نظام المعلومات المحاسبي في تفعيل قرارات المؤسسة الاقتصادية،مجلة الإقتصاد الجديد ، العدد 11، جامعة المدينة ، المجلد 02 ، 2014، ص243.

<p>2-توصيل المعلومات:</p> <p>توصيل المعلومات للأطراف المهتمة بها . توصيل المعلومات في الوقت المناسب .</p>
<p>3-تحقيق الثقة بالبيانات :</p> <p>التحقيق من أن كل العمليات تم تسجيلها . التحقق من تسجيل العمليات في فترات دورية . الترحيل على فترات دورية .</p>
<p>4-تحقيق الحماية للأصول :</p> <p>تحقيق الحماية عن الأصول عند نقاط الإنتقال والحياسة لها . فصل مهتمتي مسك الدفاتر وحياسة الأصول .</p>

المصدر:كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، المكتب الجامعي الحديث، إسكندرية،2008.

المطلب الثالث:مقومات ومهام نظام المعلومات المحاسبي.

أولاً:مقومات نظام المعلومات المحاسبي.

يعتمد نظام المعلومات المحاسبي على مجموعة من المقومات تعمل جميعها على تحقيق الهدف المنشود من تصميمه، نعرض أهمها فيما يلي¹:

1-المستندات:

تعتبر المستندات من مدخلات النظام المحاسبي وهي في غاية الأهمية وإن سلامتها تعني سلامة المراحل الأخرى في النظام ،لذلك وجب الإلمام بالمبادئ التي تحكمها ومنها مايلي :

- إستخدام أقل عدد ممكن من المستندات .
- التبسيط والوضوح في تصميم المستندات وإهمال نكل ما هو غير ضروري من المعلومات .

¹ أحمد لعماري ، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية ، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، العدد الأول،2001، ص60

- استخدام عدة صور من نفس المستند .
 - منع الإزدواج في جميع البيانات وتسجيل العمليات .
- وتعتبر المستندات في دورتها المنتظمة أداة هامة للنظام المحاسبي ، حيث يعتمد عليها في تجميع البيانات والمعلومات، واستعمالها كوسيلة لإبلاغ الإدارة المالية بالعمليات التي تحدث وهذا في الوقت المناسب، ويمكن تحديد مسار الدورة المستندية على الشكل التالي :
- تصب مستندات العملية المالية محتوياتها في دفاتر اليومية .
 - تصب مستندات العملية المالية محتوياتها أيضا في دفاتر اليوميات المساعدة مباشرة.
 - تبدأ عملية الترحيل إلى دفاتر الأستاذ المساعدة من واقع مستندات العمليات المالية مباشرة أول بأول ، وإلى دفتر الأستاذ العام حيث ترحل إليه في نهاية كل دورة لحسابات العناصر الرئيسية ، تعد في نهاية كل دورة وبصفة أساسية موازين مراجعة لحسابات دفاتر الأستاذ المساعدة التي تتطابق مع ميزان المراجعة المستخرج من دفتر الأستاذ العام.
 - يتم إعداد التقارير اللازمة للأجهزة المختلفة ولإدارة المؤسسة تحوي البيانات الإجمالية والتفصيلية التي تحتاجها هذه الأجهزة.
- ويمكن قياس كفاءة الدورة المستندية حسب المعلومات والبيانات الصحيحة المجمعة عن العمليات المالية التي تقوم بها المنظمة على وجه السرعة ، وضبطها بما يكفل تحقيق أسس المراقبة الداخلية على عمليات المؤسسة وتحقيق سلامة التوجيه المحاسبي.

2- الترميز:

يعرف الترميز على أنه عملية وضع أرقام أو حروف هجائية أو علامات أو صور أو ألوان لتمييز كل مفردة من مفردات العنصر المعين بالعملية على غيره، ويحقق الترميز الأغراض التالية:

- تسهيل عملية تجميع البيانات .
- تسهيل عملية الإتصال وإنجاز سريع للعمليات.
- تقليل احتمالات الوقوع في الخطأ .
- تسهيل العمل بالحاسوب .

3- دليل الحسابات:

إن الحاجة إلى لغة محاسبية متجانسة ومتداولة بين جمهور المحاسبين، تسهل التفاهم و التعاون فيما بينهم وتكون مناسبة للنظام المحاسبي، حيث جعلت المنظمات المحاسبية والهيئات المختصة في كل بلد تبحث على دليل موحد للحسابات يلزم تطبيقه¹.

ويعرف الدليل المحاسبي على أنه : عملية إختيار وتحديد أسماء الحسابات المعبرة عن المعاملات المالية التي تتم بالوحدة المحاسبية، وتجميعها وتبويبها في مجموعات رئيسية وفرعية متجانسة، ثم وضعها في إطار عام وإعطائها رموز أو أرقام مميزة لكل منها . ويبين المفهوم أن الدليل المحاسبي يعتبر المفتاح الرئيسي لأي نظام محاسبي ، لإشتماله على ترجمة للمدخلات والمخرجات في المعاملات المالية التي يشتملها هذا النظام .

4- مكننة العمل المحاسبي:

يتم تحويل المدخلات إلى مخرجات إلى معلومات جاهزة ومفيدة عن طريق إدخال الحاسوب إلى مجال الأعمال ، وقد شاع إستخدامه بصورة كبيرة نظرا للميزات الكثيرة والتي من أهمها القدرة على معالجة البيانات والمعلومات بدقة كبيرة وسرعة فائقة ، الأمر الذي يساعد الإدارة في إتخاذ القرارات المختلفة بناء على معلومات جاهزة في وقت قصير حسب الشكل المطلوب ، التفصيل المرغوب ، الدقة الكبيرة والوقت المناسب .

وقد نجم عن إستخدام هذه الوسائل عدة تغيرات في أساسيات النظام المحاسبي ، حيث أعتبر دفتر اليومية في ظل النظام المحاسبي اليدوي مصدرا هاما في تبويب البيانات ، أما في ظل النظام الحالي فالدفاتر المساعدة تكون في الصدارة من حيث الأهمية نظرا لإرتباطها بالبرامج الخاصة لتنفيذ المهام المشابهة للعمليات المالية .

5- التقارير:

تعد التقارير إحدى الوسائل المهمة التي تستعمل في الرقابة، إذ تعتبر أداة الإتصال بين مختلف المستويات الإدارية وهناك أنواع عديدة من التقارير تبعا لنوعية النشاط ومن الواجب أن يتم إعداد هذه التقارير في الوقت المناسب ، وأن تتسم بالسهولة في إدراك محتوياتها ، وأن تعرض بشكل لا يستدعي مجهودات من الإداريين لفهمها كما يجب إعداد هذه التقارير في شكل مفصل حسب المستويات الإدارية للمؤسسة ، ويستدعي ذلك ضرورة تحديد مراكز المسؤولية من

¹ أحمد لعماري، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 61.

خلال إتباع نظام محاسبة المسؤولية، الذي يعمل على إبراز الأقسام المسؤولة عن الفشل في تحقيق الأهداف، ويعطي صورة أدق كدليل على نجاح المدير في تحقيق أغراض معينة تبعا للعناصر الخاضعة للرقابة¹

كما يجب أن تكون المعلومات الواردة في هذه التقارير معروضة بلغة واضحة، نمطية وقابلة للفهم، أن تتسم بتمييز ملائم يجعلها أكثر وضوحا دون إخفاء أي تفاصيل مهمة.

6- دور الرقابة في نظام المعلومات المحاسبية:

يتوقف صلاح الأنظمة المحاسبية على مدى خضوع العمليات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية، حيث لا بد من وجود نظام معلوماتي جيد يسمح بمعرفة كيفية وإجراءات عمليات التسجيل، وطرق التسجيل، والطرف الذي يقوم بعملية إعداد التقارير والمستفيد منها، ويمكن التفريق بين نوعين من الرقابة: الرقابة المستندية والرقابة المحاسبية.

ثانيا: مهام نظام المعلومات المحاسبي.

من المهام التي يقوم بهانظام المعلومات المحاسبي هي تجميع البيانات، تشغيل البيانات، وإدارتها وكذلك الرقابة وضمان البياناتتوفي الأخير إستخراج المعلومات، وهذه الوظائف تتم بخطوات تمثل دورة تشغيل البيانات والتي تقوم بتحويل البيانات من مصادرها المتعددة إلى معلومات للمستخدمين.

يمكن تلخيص هذه الوظائف كما يلي²:

▪ تجميع البيانات:

وهناك عدة خطوات تتم في هذه المرحلة، والخطوة الأولى تتمثل في جذب البيانات إلى نظام المعلومات، وإذا كانت هذه البيانات كمية فإن الأمر قد يحتاج إلى القيام بعملية قياس، وبعد جذب البيانات للنظام يتم تسجيلها عن طريق كتاب ما يسمى بمستندات المصدر، ويحتاج الأمر إلى مصادقة البيانات للتأكد من دقتها م تصنيفها إلى أقسامها الرئيسية، وأخيرا فإن البيانات قد يتم نقلها من نقطة الحصول عليها إلى مكان تشغيلها.

▪ تشغيل البيانات:

ولتحويل البيانات إلى معلومات، فإن الأمر يحتاج إلى القيام بعدة عمليات إضافية، فقد يتم مصادقة وتصنيف البيانات كما قد يتم تلخيص البيانات عن طريق تجميع كمياتالعمليات الفردية، وفي بعض

¹ أحمد لعماري، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص62.

² كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص29.

الأحيان يتم نسخ في مستندات أخرى أو وسائل حفظ أخرى، كما قد يتم تجميع البيانات في مجموعات متشابهة، وهذه البيانات الجماعية قد يتم ترتيبها وفقا لأسس معينة، وعندما يتعلق الأمر ببيانات كمية فإنه قد يتم القيام بعمليات حساب ومقارنة لإنتاج بيانات جديدة.

■ إدارة البيانات:

وظيفة إدارة البيانات تتكون من ثلاثة خطوات¹:

تخزين وتحديث وإستدعاء.

والتخزين يعني وضع البيانات في ملفات أو قواعد بيانات، وتقدم البيانات المخزونة تاريخ للأحداث، وتعكس حالة الوحدة الإقتصادية كما تخدم في عملية التخطيط ويتم تخزين البيانات إما على أساس دائم أو بصورة مؤقتة إنتظار لمزيد من التشغيل لهذه البيانات.

وتحديث البيانات يتمثل في تعديل البيانات المخزونة لتعكس الأحداث والعمليات والقرارات المتخذة حديثاً، ويؤدي التحديث إلى أن تعكس البيانات المعدلة الوضع الحالي للوحدة الإقتصادية أو للأحداث، أما إستدعاء البيانات فتعني إستخراج البيانات المخزونة لإجراء مزيد من عمليات التشغيل عليها أو لتحويلها إلى معلومات لمستخدمي نظام المعلومات.

■ رقابة وحماية البيانات :

قد تحدث أخطاء في البيانات التي تدخل للتشغيل وقد تفقده هذه البيانات أو قد يتم التلاعب في السلات أثناء التشغيل وهكذا، ولذلك فإن أحد الوظائف الهامة لنظم المعلومات هو حماية البيانات من التلاعب والتأكد من دقة البيانات وبالتالي دقة المعلومات، والإجراءات التي تساعد في تنفيذ هذه المهمة، يجب أن تسرى على كافة عمليات ومراحل تشغيل نظام المعلومات، والخطوة الخاصة بالمصادقة تعتبر خطوة رقابية لازمة خلال عملية تجميع وتشغيل البيانات.

وهناك خطوات رقابية ومقاييس أمان مثل التفويض، وأسلوب التسوية، التحقق وغيرها من الأساليب التي سيتم التحدث عنها فيما بعد وتحقق الضمان لدقة وصحة البيانات والمعلومات².

¹كمال الدين مصطفى الدهراوي، المرجع نفسه، ص30.

²كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص31.

■ إنتاج المعلومات:

والوظيفة النهائية لنظام المعلومات هو وضع المعلومات في يد المستخدمين، ويتطلب ذلك عدة خطوات، إنتاج التقارير والتي تحتوي على المعلومات الناتجة من التشغيل أو من البيانات المخزونة أو من كلاهما، وغالبا ما يتطلب إعداد التقارير تحليل وتفسير البيانات التي تحتويها التقارير، والخطوة التالية وهي التوصيل والتي تتكون من:

- تقديم التقارير في صورة مفهومة ومفيدة للمستخدمين.
- ضمان وصول التقارير للمستخدمين.

■ الإجراءات:

والإجراءات هي تتابع الخطوات الخاصة بدورة تشغيل البيانات، وقد يتم إنجازها يدويا أو عن طريق الحاسب الآلي أو خليط من العمل اليدوي والآلي¹.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على نظام المعلومات المحاسبي.

لكي يقوم المحاسب بتأدية الوظائف الموكلة إليه في ظل نظام المعلومات المحاسبية ، يجب عليه الإلمام بالعوامل التي تؤثر على نظم المعلومات المحاسبية ، من إحتمال وقوع الأخطاء والعراقيل التي تواجهه ، ومن أهم العوامل المؤثرة على نظم المعلومات المحاسبية نذكر مايلي²:

1- التحليل السلوكي :

لعامل النفسي هو من العوامل المهمة التي قد تؤثر على نظام المعلومات المحاسبية ، لذا يجب على المحاسب أن يأخذ بعين الإعتبار العوامل السلوكية التي يواجهها الأفراد أثناء أداء عملهم

ولا يلزم هنا أن يكون المحاسب محلا نفسيا بل يكفي أن يكون ملما وعلى فهم بسبل تشجيع الأفراد نحو تحقيق أهداف المؤسسة ، ولا يقتصر تزويد المحاسب بالموظفين بمعلومات عن التعديلات المقترحة بل يجب إشراكهم وأخذ وجهات نظرهم في خطوات تنفيذ أو تعديل نظام من أجل التغلب على المصاعب التي قد تحدث عن رفض الأفراد التعديلات الجديدة خاصة إذا كانت ستؤدي إلى حمل بعض الأفراد على التعديل من طريقة أداءهم وظائفهم ، مما قد يسبب وجود حالة من عدم الرضا

¹كمال الدين مصطفى الدهراوي، المرجع نفسه، ص32.

²ستيفن ا، موسكوف، مارك ج سميكن، نظم المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات، دار المريخ للنشر، السعودية 2002، ص52.

2- الأساليب الكمية:

تتضمن الأساليب الكمية عدد من الطرق التحليلية التي تستخدمها الإدارة في إتخاذ القرارات ويقوم المحاسب بإستخدامها في رفع كفاءة المعلومات التي يزود بها الإدارة، فقد يساهم المحاسب في قرار عمل توسعات في مصانع قائمة أو بناء مصانع جديدة بهدف مواجهة الزيادة على منتجات المؤسسة من خلال تقدير النفقات والمنافع المتوقعة لكل من البديلين ، والتي على أساسها يقدم إقتراحاته.

3- الحاسوب (تكنولوجيا المعلومات):

أدى إستخدام نظام معالجة البيانات إلكترونيا إلى تغيير ملموس في وظيفة المحاسب ،حيث أدت إلى إنخفاض مقدار العمل و الوقت الذي كان يستغرقه يوميا في عملية التسجيل اليدوي للمعاملات الإقتصادية ، ولا يؤثر إستخدام الحاسوب على أهداف النظم المحاسبية في حد ذاته ، إنما يؤثر على إجراءات وتطبيقات تلك النظم التي تقوم المؤسسة بتطبيقها .

أ- أثر استخدام الحاسوب على مقومات نظم المعلومات المحاسبية:

يمكن القول أن مقومات نظام المعلومات المحاسبية الذي يقوم على تشغيل الحاسوب للبيانات أن تختلف عن مقومات نظام المعلومات المحاسبية اليدوي، بمعنى أنه في كل الأحوال لا بد من وجود مجموعة مستندية ودفترية وقوائم مالية وتقارير أخرى، وللتوضيح أكثر نقوم بإستعراض طبيعة مقومات نظام المعلومات المحاسبي في ظل إستخدام الحاسوب¹.

■ الأثر على المجموعة المستندية :

تتخذ المستندات في ظل النظام اليدوي الشكل المعتاد الذي تظهر عليه دفاتر البيع والشراء وإيصالات التسديد والتحصيل وغيرها، أما في حالة تشغيل الحاسوب للبيانات فإن الأمر يستلزم بالضرورة التعديل في شكل أو طبيعة المستندات الأصلية مترجمة بطريقة يفهمها الحاسوب.

■ الأثر على المجموعة الدفترية :

تأخذ المجموعة الدفترية في ظل النظام اليدوي شكل المجلدات ، أما في ظل تشغيل الحاسوب فتأخذ شكل أشرطة ممغنطة أو أسطوانات ممغنطة.

¹ أحمد حلمي جمعة، زياد أحمد الزغبي، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان الأردن 2003،ص25.

- الأثر على المخطط المحاسبي :

يتضمن المخطط المحاسبي قائمة بأسماء الحسابات الإجمالية والفرعية ، كما يشمل أيضا مجموعة القواعد التي تحكم التسجيل لكل حساب ، وإذا كان المخطط المحاسبي ضروريا بالنسبة للنظام اليدوي فإنه أكثر ضرورة بالنسبة لنظام تشغيل الحاسوب ، حيث لا يمكن للحاسوب توجيهه بيان معين إلى حساب معين إلا إذا كان مخزن به أرقام وأسماء للحسابات الفرعية والإجمالية.

- الأثر على القوائم المالية والتقارير الأخرى :

أدى إستخدام الحاسوب إلى دقة وسرعة الحصول على التقارير ، هذا فضلا عن إمكانية توفير تقارير إدارية أكثر فعالية نظرا لمقدرة الحاسوب على تشغيل كميات هائلة من البيانات

- الأثر على تخزين البيانات والمعلومات المحاسبية :

يتم تخزين البيانات في ظل نظام المعلومات المحاسبة اليدوي لحفظ المستندات الأصلية داخل ملفات خاصة، أما في ظل نظام تشغيل الحاسوب، فإن طبيعة الحاسوب تفرض صورة جديدة لتخزين البيانات والوسائل المستخدمة.

المبحث الثاني: مراحل تطور نظم المعلومات.

تمهيد:

تكتسي نظم المعلومات المحاسبية أهمية كبيرة حيث أن مخرجاتها من المعلومات تعتبر بمثابة الأرضية لإتخاذ القرارات الإدارية والمالية في المؤسسات، وحتى تكون هذه القرارات ذات فعالية عالية لا بد من وجود نظام معلومات محاسبي فعال، وكباقي النظم يمر نظام المعلومات المحاسبي عند بناءه بعدة مراحل من تحليل وتصميم وتنفيذ إلى التقييم، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مراحل نظم المعلومات.

المطلب الأول: مرحلة التحليل.

تمثل عملية تحليل نظام المعلومات المحاسبي إحدى الأسس المهمة للمؤسسة عندما ترغب بدراسة نظام المعلومات المحاسبي القائم أو تعديله أو تطويره.

1- مفاهيم حول تحليل نظام المعلومات المحاسبي:

بعد دراسة النظام تأتي مرحلة تحليل نظام حيث يتم تعريفه كما يلي:

- يقصد بتحليل النظام ذلك التقويم الإجرائي للعمليات المنظمة لإكتشاف وفهم مجالات العمل الرئيسية حيث تشمل هذه المرحلة مجموعة من الحالات هي: الطرق والإجراءات، البيئة التنظيمية، أهداف النظام، الموارد والقيود ، مدخلات النظام، وظائف المعالجة ، مخرجات النظام ، مقياس الرقابة¹.
 - هو إصطلاح مرتبط بمفهوم الأنظمة ويشير إلى مجموعة العمليات أو نشاط المنظمة منطقياً والمتعلقة بنظام قائم أو مفتوح من حيث دراسة وتعريفه بهدف تطويره أو تحسينه².
- ويتمثل تحليل الأنظمة في عملية تقييم نظام المعلومات المحاسبي الحالي والبيئة التنظيمية التي يعمل بها حتى يتسنى تحديد التوصيات الخاصة بتحسين النظام الحالي، ويتم في هذه المرحلة تجميع كمية ضخمة من البيانات الخاصة بتحديد أهداف النظام ومن ثم الحكم على مدى تحقيق النظام الحالي لهذه الأهداف ووضع التصور الكامل للنظام الجديد، وعادة ما تقدم إقتراحات خاصة بتحسين النظام الحالي إلى الإدارة في صورة نظام جديد مقترح وكيفية

¹محمد الصيرفي ، إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار الفكر الجامعي ، ط1، الإسكندرية، 2009، ص356.

²سليمان مصطفى الدلاهمة، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات ، ط1، الرواق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008.

إستكماله، وإذا ماأخذت الإدارة قرار بالمضي في إستكمال النظام الجديد فإن هذا الإقتراح المقدم من محلل الأنظمة سيأخذ أساسا لتحديد الخطوات اللازمة لتصميم النظام الجديد¹.

1- خطوات مرحلة التحليل وأهدافها:

يمكن تلخيص خطوات مرحلة التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-1): خطوات مرحلة التحليل .

الخطوة	الغاية
الإستقصاء الأولي	- تحري عمل نشاط تطويري للتعرف على المشكلة المراد حلها. - إجراء تقرير تمهيدي للجدوى . - إعداد مقترح لإجراء تحليل النظام .
مسح النظام	- دراسة النظام الحالي لمعرفة كيفية العمل بشكل عام.
دراسة جدوى	- وضع تحليل جدوى أكثر تفضيلا خاصة فيما يتعلق بالتكاليف والمنافع الإقتصادية.
حاجات المعلومات متطلبات النظام	- تحديد حاجات المستخدم من المعلومات. - تحديد غايات ومتطلبات النظام الجديد.
تقرير تحليل النظم	- تزويد الإدارة بنتائج مراحل التحليل.

المصدر : بول ستينبارت، ن مارشال رومني، نظم المعلومات المحاسبية، تعريب قاسم إبراهيم الحسين، الرياض ، دار المريخ
،2009، ج1 ص2.

2- أساليب تحليل نظام المعلومات المحاسبي

يمكن جمع البيانات حول نظم المعلومات المحاسبية الحالي داخليا مع الموظفين، وكذلك من السجلات مثل:

جداول الشركات وكتيبات الإجراءات،تشمل المصادر الخارجية: المستشارين، العملاء، الموردين و الجمعيات الصناعية، والوكالات الحكومية، والجدول التالي يلخص مزايا وعيوب الطرق العامة لجمع البيانات.

¹كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص326.

الجدول رقم (3-1): أساليب تحليل نظام المعلومات المحاسبي.

الطريقة	المزايا	العيوب
المقابلات	يمكن الإجابة عن أسئلة "لماذا" يستطيع المحاور أو المقابل أن يتحقق ويتابع. يمكن توضيح الأمثلة إقامة علاقات إيجابية مع المقابلا لإعداد قبول ودعم النظام الجديد.	-تحتاج إلى وقت مكلفة. -قد تحتاج التحيزات الشخصية أو مصلحة الذات على إنتاج معلومات غير دقيقة.
الإستبيانات	يمكن أن تكون نكرة لا تحتاج إلى وقت غير مكلفة نتيج وقتا إضافيا للتفكير بالإجابات.	-لا تتيح أسئلة مفصلة والإجابات -لا يمكن التحقيق أو متابعة الإجابات -لا يمكن توضيح الأسئلة -غير شخصية لاتبني علاقة يصعب إعدادها يلعب تجاهلها أو تعبئتها بصورة سطحية.
المشاهدة	يمكن التحقيق من كيفية عمل النظام فعليا فضلا عن كيف ينبغي أن يعمل ينتج عنها فهم أوسع للنظام	تحتاج إلى وقت مكلفة يصعب شرحها بصورة دقيقة قد يغير الأفراد المشاهدون من سلوكياتهم.
توثيق النظام	يصف كيف ينبغي أن يعمل النظام النموذج المكتوب يسهل المراجعة، التحليل.	قد يحتاج إلى وقت قد لا تتوفر أو يسهل العثور عليه.

المصدر: بول ج ستينبارت، ن مارشال رومني، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 951.

المطلب الثاني: تصميم نظام المعلومات المحاسبي.

بعد الإنتهاء من عملية تحليل نظم المعلومات المحاسبي القائم على إكتشاف نقاط التصور يقوم القائمين على إكتشاف نقاط التصور يقوم القائمين على عملية بناء وتطوير النظام بتصميم النظام الجديد المراد تطبيقه والذي يتلاقى عيوب ومشاكل النظام القديم ، وهذا الأمر يتطلب أن تحدد الجهة التي تقوم بتصميم النظام على أساس إمامها الواسع بكافة العلاقات التي يجب أن يؤمنها النظام وإرتباطها مع بعضها البعض لكي يكون النظام المراد تصميمه فاعلا وكفاء بالدرجة المطلوبة.

1- مفهوم تصميم نظام المعلومات المحاسبي:

لتصميم النظام عدة تعاريف نذكر منها:

- يقصد من تصميم النظام عملية ترتيب العناصر المختلفة للنظام الحالي الجديد وجعلها يعملان معا بطريقة كلية ولهذا يجب دراسة مجموعة من العناصر الهامة المؤثرة في عملية التصميم وتقويمها وهذه العناصر هي : موارد المنظمة ، متطلبات الأجهزة ، متطلبات التنفيذ ، متطلبات النظام¹.
- يقصد بمرحلة التصميم تحديد المعالجات والبيانات المطلوبة من النظام الجديد وتحديد الأنواع المتخصصة من التجهيزات والبرمجيات اللازمة²
- ويتمثل تصميم الأنظمة في عملية ترجمة الإقتراحات المعروضة من محلل الأنظمة إلى نماذج وخرائط ورسومات مختلفة تعكس النظام الجديد المقترح بحيث يشمل تصميم النظام وصف تفصيلي للنظام والنظم الفرعية الخاصة به، والمخرجات، المدخلات، وأنشطة تشغيل البيانات ونظم الرقابة الداخلية المتعلقة بها³.

2- أهداف مرحلة تصميم نظام المعلومات المحاسبي :تتمثل أهداف مرحلة التصميم فيمايلي⁴:

- البدء بتحديد التصميم المنطقي للنظام وفقا لمعطيات عمليات التحليل.
- إختيار وبناء الخوارزميات المناسبة وتمثل مراحل التصميم بواسطتها.
- تحديد إحتياجات المستفيدين من النظام واستيعابها.
- إستكمال مستلزمات تصميم النظام.
- تنظيم وجدولة تصميم نماذج البيانات المطلوبة.
- تنظيم وجدولة المعلومات المطلوبة إنتاجها.

¹محمد الصيرفي، إدارة تكنولوجيا المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص357.

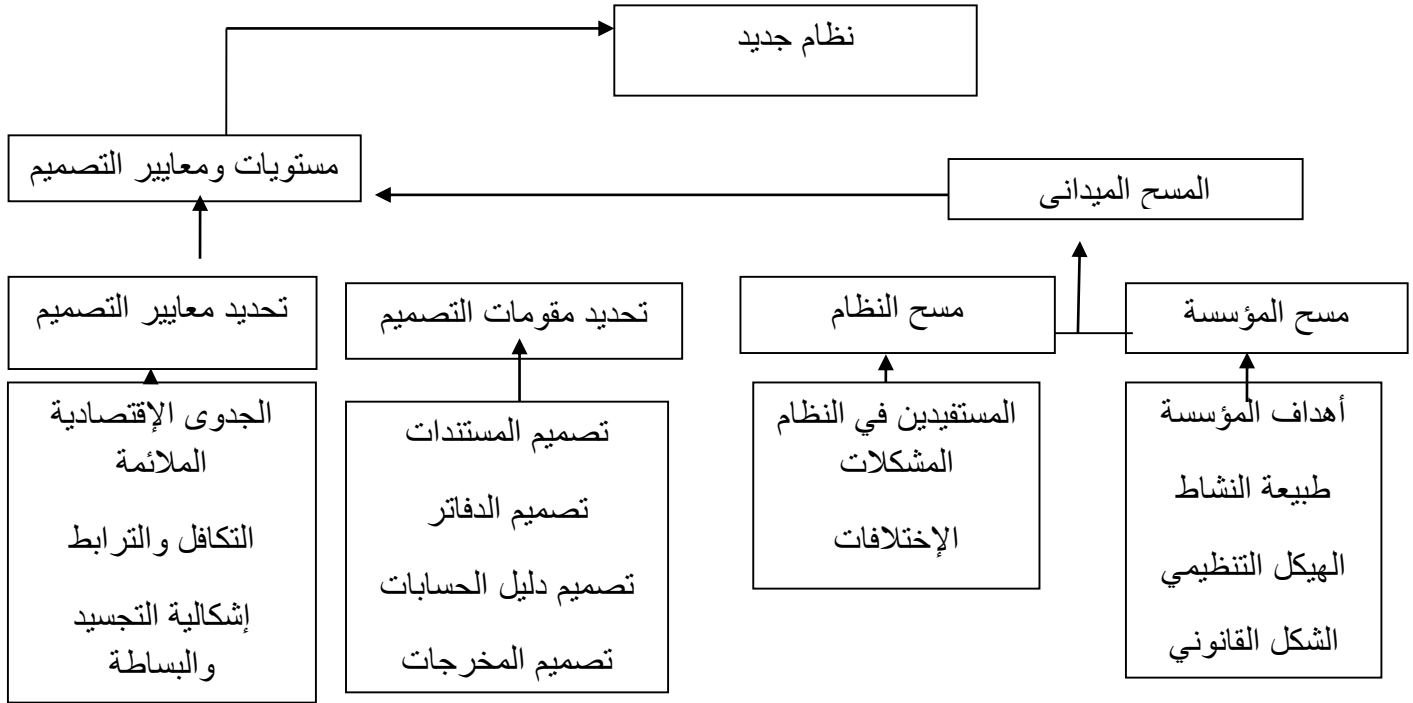
²حاج قويدر، أهمية بناء وتطوير نظم المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2013، 2014، ص115.

³كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلوما، مرجع سبق ذكره، ص326.

⁴حاج قويدر، أهمية بناء وتطوير نظم المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية، مرجع سبق ذكره، ص116.

خطوات تصميم نظم المعلومات: نلخص خطوات تصميم نظم المعلومات في المخطط التالي:

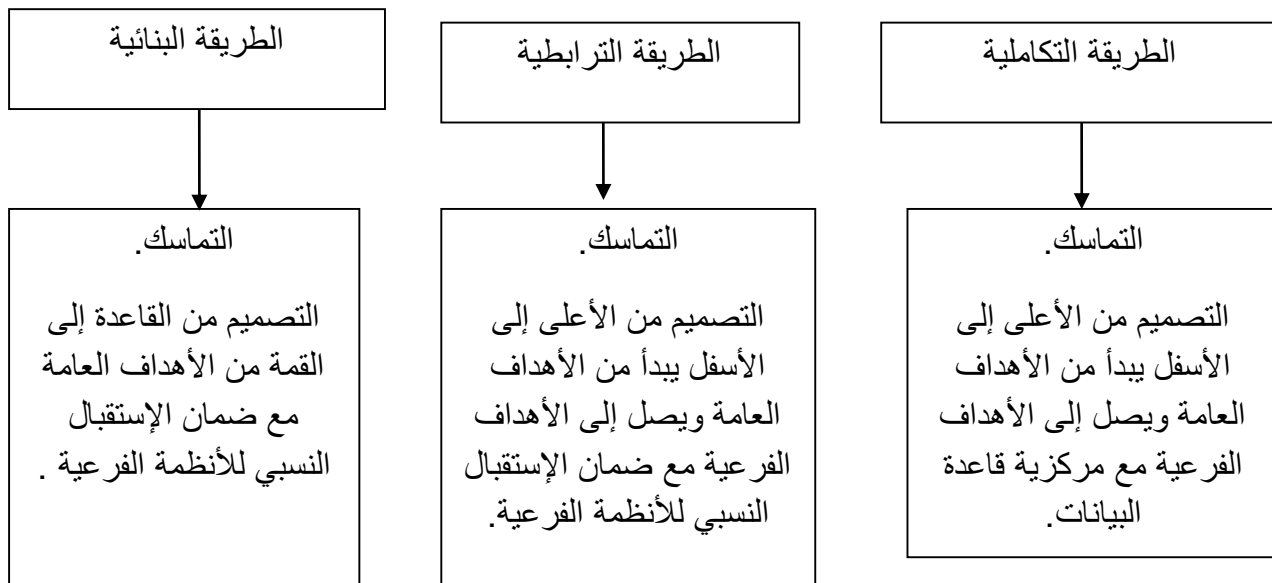
الشكل رقم (3-1): خطوات تصميم نظم المعلومات المحاسبي.



المصدر: محمد الصيرفي، إدارة تكنولوجيا المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص357.

3- طرق تصميم نظم المعلومات المحاسبي: نلخص طرق تصميم نظم المعلومات المحاسبي في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-1): طرق تصميم نظم المعلومات المحاسبي.



المصدر: محمد الصيرفي، إدارة تكنولوجيا المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص357.

المطلب الثالث: مرحلة التنفيذ.

يتم خلال هذه المرحلة وضع التصميم المقترح موضع التنفيذ بشراء المعدات الخاصة بالحاسب الآلي وبرامج التشغيل المختلفة، وتدريب الموظفين القدامى وتعيين موظفين جدد لديهم الخبرة الكافية لإدارة النظام الجديد، ولذلك فإن عملية إستكمال وتنفيذ النظام المقترح تعد بمثابة مشروع متكامل يحتاج إلى جدولة وتخطيط للتحويل المنظم من النظام القديم إلى النظام الجديد، ويمكن لإتمام ذلك إستخدام أسلوب تقييم ومراجعة البرامج وأسلوب المسار الحرج¹. حيث يجب في هذه المرحلة تقييم وأختيار النظام الجديد لتحديد ما إذا كان النظام الجديد يقدم فعلا المعلومات المطلوبة ويحقق الأهداف المرجوة منه².

1- أنشطة تنفيذ نظم المعلومات المحاسبية:

يتم تحديد الأنشطة من خلال مايلي :

- إختيار وتدريب الأفراد : يتطلب أفراد جدد لتشغيله وصيانته وبالتالي فهي من المهام الواجب البدء بها عند إستكمال وتنفيذ النظام المقترح³.
- إعدادالأجهزة : يتطلب معدات وأجهزة حديثة وتوفير مكان لها ، وقد تتطلب محاسب إلي كبير ومركز للبيانات يعمل على تخزين البيانات وتشغيلها وإستدعاءها.
- إختيار البرامج ونظم المعلومات المحاسبية: يمكن أن تشمل على مايلي⁴:
- إختيار البرامج : تتم عملية التحقق من إمكانية الاعتماد على هذه البرامج من خلال إجراء عمليات إختيار عليها وذلك بعد الانتهاء من كتابتها داخل المؤسسة لتتمكن من اكتشاف وتصحيح الأخطاء اللغوية والمنطقية ا
- إختيار النظم: تهدف إلى التأكد من أن عناصر نظم المعلومات المحاسبية من الأجهزة و برامج و ملفات تعمل مع بعضها البعض بالكيفية المطلوبة.

¹كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص365.
²كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع نفسه، ص328.

³كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص374.
⁴كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع نفسه، ص375.

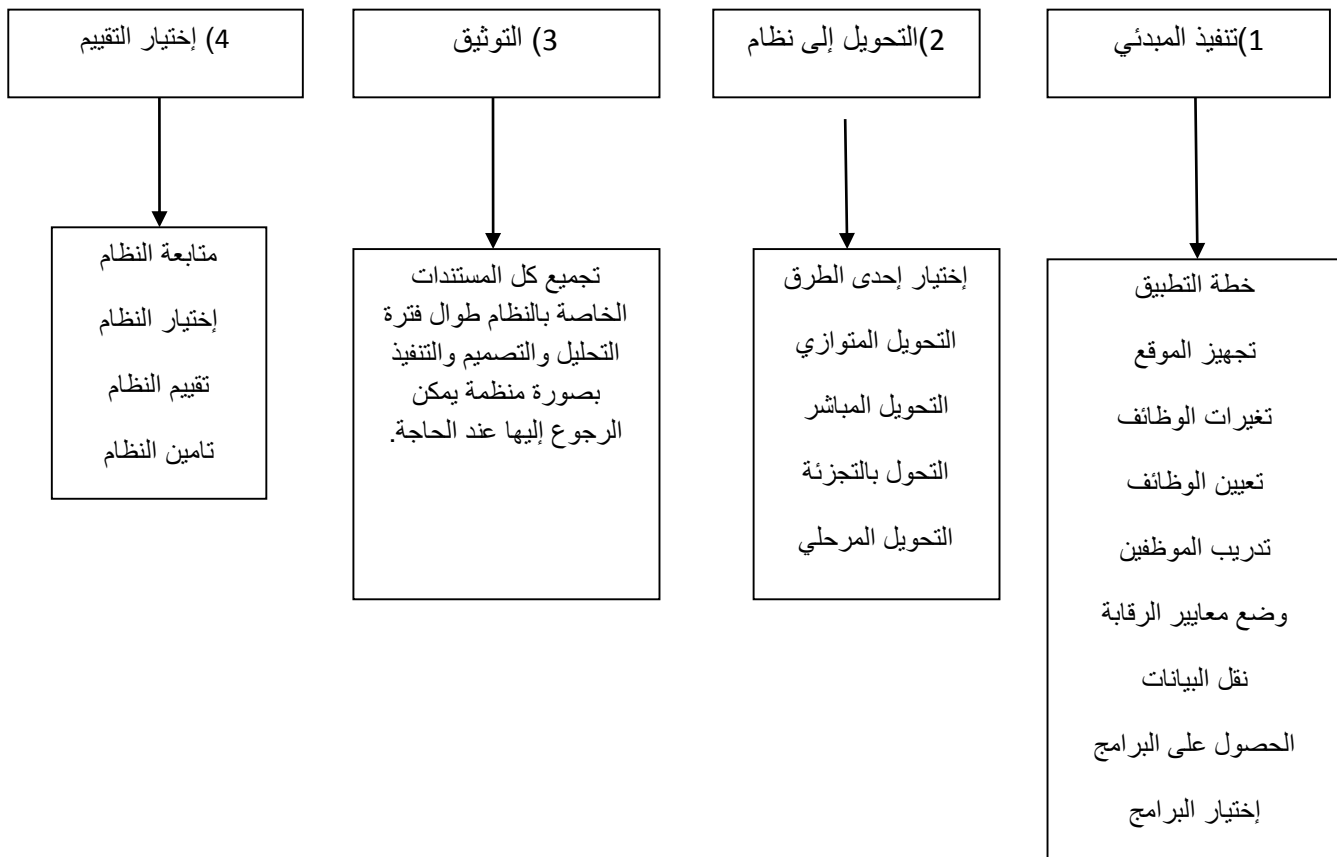
تفيد هذه التجارب في إكتشاف أي عيب أو خطأ في النظام قبل القيام بعملية تحويلها إلى نظم جديدة و إلغاء النظم القديمة، كما يجب التأكد من أن عملية الإختيار قد شملت كل الحالات التي تكون عليها النظم عندما تدخل الخدمة في الواقع العلمي .

- وضع المعايير: يجب وضع المعايير تتناسب مع نظم المعلومات المحاسبية الجديدة حيث تتعلق المعايير بمايلي¹:
 - عناصر نظم المعلومات المحاسبية.
 - معايير الأداء مثل: مستوى استخدام البرامج و الأجهزة.
 - لتوثيق (معايير لخرائط التدفق و المستندات).
 - التوثيق: هو عبارة عن وصف كتابي قائم على برامج و تعليمات للتشغيل وعينة من المستندات, و التوثيق مهم نظر لأنه:
 - يساعد العاملين على معرفة المهام الواجب القيام بها.
 - يساعد النصح في عملية التشغيل
 - يفيد محلي النظم و المبرمجين عند إجراء تغييرات في البرامج.
 - يسهل عملية الإتصال داخل المؤسسة.
 - يعين المراجع لتقييم نظم الرقابة الداخلية.
 - عملية التحويل: وتتمثل عملية التحويل من النظام القديم إلى النظام الجديد قبل عملية تنفيذ وإستكمال نظام المعلومات المحاسبي المقترح ، وتتم عملية التحويل من خلال عدة أنشطة نذكر منها مايلي²:
 - إجراء التغييرات التنظيمية.
 - إجراءات التغييرات في الإجراءات الإدارية.
 - تحويل الملفات.
 - تدريب الموظفين القدامى وتعيين موظفين جدد.
- يمكن كذلك تلخيص عملية تنفيذ بعدة خطوات هي كما في الشكل التالي:

¹كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع نفسه، ص376.

²كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص377

الشكل رقم (5-1): ملخص لعملية تنفيذ نظم المعلومات.



المصدر: محمد الصيرفي، إدارة تكنولوجيا المعلومات، مرجع سبق ذكره ، ص 102.

المطلب الرابع: مرحلة تقييم نظم المعلومات المحاسبية.

هذه المرحلة مباشرة بعد مرحلة تنفيذ و تشغيل نظم المعلومات المحاسبية الجديدة لفترة من الزمن تكفي لإتمام

دورة تشغيل كاملة في النظم وتهتم هذه المرحلة على ناحيتين أساسيتين¹:

- مدى تحقيق نظم المعلومات المحاسبية الجديدة و الأهداف المخططة.
- تقييم أداء محلي ومصممي نظم المعلومات المحاسبية.

¹ لغواطي عبد الله، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير "دور نظام المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار"، 2015، 2014 جامعة مستغانم ، ص 35.

تركز عملية التقييم أولاً على مدى التحقيق الفعلي للأهداف المسطرة مسبقاً لنظم المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى إكتشاف أي تعديلات هامة يحتاجها نظم المعلومات المحاسبية فيجب أن تكون تحليلية في طبيعتها و تشمل التقييم على مايلي:

- مقارنة تكاليف التشغيل الفعلية لنظم المعلومات المحاسبية مع التكاليف المقدرة، وذلك بتحليل ما يوجد من إختلافات كبيرة بين الكلفتين، وانحراف تكاليف التشغيل الفعلية عن المقدرة بزيادة أو النقصان ملحوظة قد يؤثر على المنافع الإقتصادية لنظم المعلومات الجديدة.
- مقارنة أوقات التشغيل الفعلية ومعدلات الأخطاء مع المعدلات المقدرة في المواصفات تصميم نظم المعلومات المحاسبية وعدم تحقيق مواصفات التصميم قد يؤثر سلباً على منافع هذه النظم.
- تحليل شكاوي مستخدمي النظم التأكد من وجود أسباب حقيقية لها وإجراء ما يلزم من تعديلات في نظم المعلومات المحاسبية، وتوفير المعلومات المحاسبية التي تفي بإحتياجات متخذي القرار.
- تقييم أداء الفريق الذي قام بتحليل نظم المعلومات المحاسبية بهدف معرفة المشاكل التي صادفت هذه المراحل، بالإضافة إلى تقييم الطرق و الأدوات التي إستخدمت أثناء تطوير النظم وعادة ما توكل مهمة القيام بعملية التقييم إلى المديرين أو الخبراء الذين لم يشاركوا في مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية، ويكون من الأنسب الإستعانة بخبراء من خارج المؤسسة للإستفادة من خبرتهم¹.

¹لغواطي عبد الله، مرجع نفسه، ص36.

خلاصة الفصل الأول :

خلاصة القول والكلام أن الثمرة الحقيقية من نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات الإقتصادية هي تزويد كل المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة بكل ماتحتاجه من معلومات، فنظم المعلومات المحاسبية هي طريقة لإبراز المعلومة في الوقت المناسب بالشكل المقروء للشخص المسؤول بصورة دقيقة، حيث أن الهدف الأساسي من نظم المعلومات هو إعطاء المنشأة أقصى فائدة من خلال توفير المعلومات لمختلف المستويات الإدارية لإتخاذ القرارات تبعا لموقف المؤسسة من البيئة الخارجية.

الفصل الثاني :

علاقة إتخاذ القرارات بنظم المعلومات المحاسبية .

تمهيد:

يعتبر إتخاذ القرار واحدا من أهم الجوانب في قطاع الأعمال ، وهذا الموضوع لاغنى عنه وخاصة في الشركات، لان القرار الخاطيء، يمكن أن يؤدي إلى سوء النتائج، ولهذا السبب يجب تدريب الأشخاص المسؤولين عن إتخاذ القرارات على نطاق واسع وإكسابهم المعرفة بكل الميزات و الخطوات لهذه العملية، وهناك عناصر أساسية يجب أخذها بعين الاعتبار في تجربة صنع القرار، تراعي الواقع المعقد للغاية، بسبب العدد الهائل من المتغيرات التي تدخل في هذه العملية .

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار.

يخط بعض الباحثين بين مفهومين مرتبطين هما مفهوم صنع القرار ومفهوم اتخاذ القرار ويستخدمهما بمعنى واحد، بيد أنه في حقيقة الأمرهما مختلفان فاتخاذ القرار يعتبر خطوة من خطوات صنع القرار حيث أن الأخيرة هي عملية تتضمن عدة خطوات ومراحل وتتداخل فيها عوامل متعددة ومتباينة وتؤدي في النهاية إلى إتخاذ قرار معين.

أولاً: تعريف صنع القرار.

يعرف مارتين دافيز صنع على أنه عملية إختيار البديل من البديلين أو أكثر كما أن القدرة على صنع القرار هي لب المكون المهني في الخدمة الإجتماعية ،كما أن هناك مبادئ متعددة للوصول للقرار السليم والقرار الفعال، فالقرار السليم يتخذ عندما تحدد الأولويات بناء على محكات واقعية .

بينما القرار الفعال يحقق أهداف صانعي القرار والقرار السليم يزيد من فرص الفوائد ويعظم المنافع لكنه قد لا يكون دائماً قرار فعال¹.

ويعرف بارسون : صنع القرار على أنه عملية إختيار البديل الملائم لتحقيق الأهداف من بين الوسائل الممكنة². كما يعرف هاربرت سايمون أن صناعة القرار هي قلب الإدارة و أن مصطلحات نظرية الإدارة يجب أن تكون مستمدة من منطلق وسيكولوجية الإختيار الإنساني³.

ويمكن كذلك تعريف عملية إتخاذ القرار بأنه عمل فكري وموضوعي يسعى إلى إختيار البديل (الحل) الأنسب من البدائل متعددة ومتاحة أمام متخذ القرار، وذلك عن طريق المفاضلة بينهما، بإستخدام معايير تخدم ذلك، وبما يتماشى مع الظروف الداخلية والخارجية التي تواجه متخذ القرار .

وبالتالي فالقرار ومتخذه ماهما في الواقع إلا إنعكاس لسلوك سيقع مستقبلاً، ولنتائج متوقعة ستترتب على هذا السلوك⁴.

¹د منى عطية، خزام خليل، الإدارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان ، 2009، أبو الخير للطباعة والتجليد ، ص94.

²منى عطية ،خزام خليل، مرجع نفسه، ص94.

³كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في إتخاذ القرارات الإدارية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2006، ط1، ص31

⁴ياسر أحمد عربيات، المفاهيم الإدارية الحديثة، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع 2007، عمان، ص77.

ثانيا : خصائص عملية اتخاذ القرار .

يتفق الزغول والزرغول (2009) وعبد الهادي (2010) على توافر عدد من الخصائص لعملية إتخاذ القرار وهي

[2]:¹

- إن عملية إتخاذ القرار إحدى خطوات صنع القرار إذ تسبقها كثير من الخطوات التمهيديّة التي تشكل القرار الرشيد وتبدأ الحاجة إلى القرار عند مواجهة الفرد لمهمة أو مشكلة ما .
- يتكون القرار من عدة عناصر وهي :
 - متخذ القرار هو شخص لديه مهمة تحتاج لتنفيذها ولديه نظام قيمي وإتجاهات وميول وخبرة وشخصية ومهارات وقدرات عقلية .
 - الهدف الذي يسعى الفرد لإنجازه .
 - الظروف والأوضاع التي تحيط بالفرد والتي قد تشكل عوامل مساندة أو عقبات له.
 - البدائل يمكن للفرد أن يفاضل بينها.
 - التوابع والآثار المترتبة على تنفيذ الحل الأنسب .
- هي عملية عقلية وقد تكون عميقة ومعقدة ومربكة وخاصة عندما تكون القرارات هامة، وهذا يتطلب طلاقة فكرية ومرونة تلقائية، أصالة في التفكير، فالمعالجة الفكرية المعمقة توصل إلى قرارات رشيدة .
- تتصف بالإستمرارية وتمتد عبر الزمن فهي تتصل بعوامل وأوضاع حصلت في الماضي ويتم الوصول إليها في الحاضر من خلال الأعمال العقلية الهادفة وتمتد في تأثيرها إلى المستقبل.
- هي عملية ذات طبيعة تطويرية متغيرة ويظهر ذلك من خلال التغيرات التي تطرأ على المشكلة او المهمة ذلك أن المشكلة تتغير بتغير مراحل إتخاذ القرار وتختلف المعلومات التي يتم التوصل إليها.
- عملية تنطوي على الإختيار حيث يقوم متخذ القرار بإختيار البديل الأنسب من بين البدائل المطروحة كافة لحل المشكلة فعملية الإختيار هذه هي التي تكسب عملية صنع القرار وإتخاذه أهميتها ومعناها.

¹عباس جواد، عقيل أمير الخزاعي، إتخاذ القرارات التربوية والإدارية بين الواقع والطموح، ط1، دار امجد للنشر والتوزيع، 2017، عمان، الأردن، ص83،84،85،86.

عملية فكرية حيث تقوم عملية إتخاذ القرار على تفكير متخذي القرار للقيام بتحليل كافة البيانات المتعلقة بالمشكلة موضوع القرار لإعداد مجموعة من البدائل يصلح كل منها لأن يكون حلا للمشكلة موضوع القرار .

- عملية تتأثر بمتخذ القرار، حيث تتأثر عملية إتخاذ القرار بقيم وإتجاهات متخذ القرار، بالإضافة إلى تأثره بما يملكه من قدرات ومهارات وخبرات سابقة .
- عملية تنطوي على حل لمشكلة ما حيث يواجه متخذ القرار وصانعه مشكلة يسعى لحلها من خلال إختيار البديل الأفضل الذي يعد بمثابة حل للمشكلة .
- عملية ديناميكية مستمرة وتبرز صفة الحركة في هذه العملية من خلال كون هذه العملية تنتقل من مرحلة لأخرى وصولا للهدف المنشود.
- عملية معقدة تتسم بالبطء، أحيانا هذه الصفة تعود كون متخذ القرار يخضع لقبود متعددة وهو بصدد إتخاذ القرار، بعضها قانونية وبعضها نابع من الضغوط التي يتعرض لها وبعضها نابع ممن يمسه القرار أما أنها بطيئة فيرجع لكونها تستغرق وقتا طويلا لإتخاذ القرار، وكذلك ما تتطلبه من جمع المعلومات وتحليلها، أو تردد متخذ القرار أو ما تتطلبه من دراسات ومناقشات مستفيضة تجعل من الصعب على متخذ القرار إتخاذ القرار السليم.
- عملية تقوم على الجهود الجماعية المشتركة، ينظر إليها على أنها نتاج جهد مشترك يبرز من خلال مراحلها المتعددة، وما تتطلبه من إعداد وتحضير وجمع المعلومات وتحليلها وتقييمها وتنفيذ القرار، وهذا التنفيذ يحتاج إلى جهود مشتركة.
- تتصف بالعموم والشمول فهي تتصف بالعمومية من حيث أن نوع القرارات وأسس وأساليب إتخاذها، تكاد تكون عامة سواء أكانت تعليمية أم صناعية أو غيرها، كما أنها تتصف بالشمول من حيث أن القدرة على صناعة القرارات ينبغي أن تتوفر في جميع الأفراد وعلى مختلف مواقعهم .

ثالثا: أهمية صنع القرار (أهمية عملية صنع القرار) .

تعلم المنظمات المختلفة أهمية كبيرة على عمليات إتخاذ القرارات بسبب الحقيقة التي تقول أن القرار الخاطيء له تكلفة، وتكتسب هذه العملية أهمية متزايدة بسبب التطورات التي أدخلت على طرق جمع البيانات وتحليلها وتصنيفها وتخزينها حتى أنها أصبحت حديث الساعة في قاعات الدروس والمؤتمرات العلمية وبرنامج التدريب في دول متعددة كما جذبت هذه العملية إهتمام العديد من الأطراف في ميادين علمية متعددة كالهندسة والطب والمحاسبة والرياضيات والإحصاء...إلخ.

إن كل فرد ومنظمة ينظر إلى إتخاذ القرارات من زاوية لا تستخدمها في الوصول إلى حلول للمشاكل التي تواجهها، وترتبط عملية إتخاذ القرارات إرتباطا مباشرا بوظائف إدارة الأعمال كالتخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة فهي عملية تتم في كل مستوى من المستويات التنظيمية كما يتم في كل نشاط من أنشطة المنظمات، فالمدير العام والمشرف على العمال مديري الإدارات سواء في الإنتاج أو التسويق أو غيره يواجهون ظروفًا تتطلب منهم إتخاذ القرارات، وعملية إتخاذ القرار بهذا الشمول تمثل إدارة الأعمال الرئيسية التي يستخدمها المديرون في التخطيط ، التنظيم والتوجيه والرقابة حتى أن هذا الشمول دفع بعض الكتاب إلى القول أن إدارة الأعمال ماهي إلا عملية إتخاذ القرار¹.

المطلب الثاني : أنواع ومراحل إتخاذ القرار .

أولاً: أنواع إتخاذ القرار.

1- هناك تصنيفات عديدة للقرارات فمنها على أساس الهدف كما يلي²:

- القرارات الفعالة : هي التي تتم على أساس مستوى من الفهم الفكري بمعنى أنها تتصدى لمفاهيم فكرية عالية مجردة، مفاهيم إستراتيجية، شاملة ذات تأثير قوي ينفذ ويحقق نتيجة فعالة .
- القرارات الغير فعالة : هي التيتم على مستوى من الفكر المجرد مفاهيم جزئية لايسعى لتحقيق هدف مؤثر فعال.

2- هناك تصنيفات للقرار للمستوى الإداري :

- القرارات التشغيلية:تصنع في المستويات الدنيا بالتنظيم وتتعلق بالعملية التشغيلية للمنظمة مثل : الرقابة على المخزون، إختيار وسيلة الإنتاج .
- القرارات الإدارية: تصنع عند مستوى الإدارة الوسطى حيث يقوم المديرون بصنع قرارات لحل مشكلات التنظيم والرقابة على الأداء ويتم بمقتضاها التأكد أن الموارد قد تم الحصول عليها وإستخدامها بكفاءة وفعالية في تحقيق أهداف المنظمة مثل التنبؤ بالمبيعات، إعداد الموازنات.
- القرارات الإستراتيجية: تصنع عند قمة المنظمة بواسطة الإدارة العليا وهي التي تغطي مدى زمني طويل مثل قرارات البحوث والتطوير، قرارات التوسع عند الإنضمام في مجموعات مؤسسية أخرى، قرارات المنتج الجديد.

¹د علي فلاح الزغبى، أ د أحمد دودين ، الأسس والأصول العلمية فى إدارة الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع 2020،ص476.

²د منى عطية ، خزام خليل، الإدارة وإتخاذ القرار فى عصر المعلوماتية، مرجع سبق ذكره، ص91.

3- منها مايصنفها حسب توافر نظم البيانات والمعلومات كما يلي¹:

- القرارات المبرمجة : هي التي تتصف بأنها متكررة وروتينية ومحددة جدا، وتوجد إجراءات مسبقة لحلها ويلاحظ في هذا النوع من القرارات أن معايير الحكم عليها عادة ماتكون واضحة وغالبا ما تتوافر معلومات وبيانات كافية بشأنها كما أنه من السهل تحديد البدائل منها ومن ثم فهناك تأكيد نسبي بأن البديل المختار سوف يترتب عليه حل المشكلة بفاعلية.
- القرارات الغير مبرمجة: هي التي تتصف بأنها مغير متكررة وغير روتينية وغير محددة جيدا و لاتوجد إجراءات معروفة مسبقا لحلها وعادة ماتظهر الحاجة لصنع هذه القرارات عندما تواجه المنظمة مشكلة لاتوجد خبرات مسبقة بشأن كيفية حلها وفي هذا النوع من القرارات لاتوجد أنماط محددة لحل هذا النوع من المشكلات وبالتالي يسود فيها حالة عدم التأكد.
- القرارات شبه المبرمجة: هي التي يمكن تحديد بعض مراحلها بصورة جيدة وتتوافر قد من المعلومات والبيانات بشأنها أما البعض الآخر منها فيصعب تحديده بصورة جيدة ويتصف بعدم التأكد ومن ثم يمكن برمجة جزء من تلك القرارات .

4- كما يصنفها بحسب من القائم بإتخاذ القرار كما يلي:

- القرارات الشخصية: تخص المدير كفرد وليس كعضو في التنظيم الإداري وبذلك فان القرارات الشخصية لايمكن تفويضها للآخرين.
- القرارات التنظيمية: يمكن غالبا إن لم يكن دائما تفويضها، وبذلك فالمدير يتخذ القرارات الشخصية التي تعمل على تحقيق الأهداف الشخصية ويتخذ القرارات التنظيمية التي تهدف لتحقيق الأهداف التنظيمية وأحيانا قد يتوافق كل منهما ويسهل تحقيق أهداف أخرى وأحيانا لايتوافق وتعيق أحدهما الآخر².

ثانيا : مراحل اتخاذ القرارات .

تمر عملية إتخاذ القرارات بعدة مراحل كل مرحلة تحتاج إلى عدة إجراءات وذلك بهدف الوصول إلى قرارات سليمة، ويختلف عدد هذه الخطوات وطريقة ترتيبها باختلاف المفكرين، وهناك تصنيفات مختلفة لمرحل وخطوات عملية إتخاذ القرار وكل تصنيف يمثل وجهة نظر معينة.

¹د منى عطية ، خزيم خليل، مرجع نفسه، ص92.

²د منى عطية ، خزيم خليل ، الإدارة وإتخاذ القرار في عصر المعلوماتية، مرجع سبق ذكره ، ص93.

1- تشخيص طبيعة المشكلة .

تنشأ المشكلة نتيجة وجود إختلاف بين الحالة القائمة عن الحالة المرغوب الوصول إليها أي وجود تفاوت بين الأهداف أو النتائج المرجوة .

إن حل المشكلة يتطلب أن يقوم المسير بإتباع أسلوبين يهدف من خلالهما إما لتغيير الحالة القائمة أو لتغيير الحالة المرغوب في تحقيقها (الأهداف)، أي يتوجب عليه أولاً تحديد الأهداف التي سوف يتخذ القرار المناسب لتحقيقها، ثم إكتشاف طبيعة المشكلة وإرتباطها مع جوانب الإنتاج الأخرى، وغالبا ماتكون المشكلات في شكل مما يلي¹:

- مشاكل تقليدية أو روتينية: تتناول مسائل يومية تتكرر بإستمرار مثل دوام العاملين.
- مشاكل حيوية: يكون نطاق أثارها أوسع من المشكلات التقليدية على سير العمل مثل وضع الخطط.
- مشاكل طارئة: تحدث بشكل طارئ بسبب التغير في ظروف البيئة المحيطة بالمنظمة أو عوامل أخرى كتعطل الآلات وتأخر وصول المواد.

الحقيقة أن سوء تشخيص المشكلة وتحري أسبابها يؤدي بالضرورة إلى إرتكاب أخطاء في جميع المراحل التالية لها.

2- تحليل المشكلة وإيجاد البدائل (الحلول المختلفة) .

تختلف طرق الوصول إلى الحلول المثالية حسب طبيعة وظروف كل مشكلة، وتصنف المشكلات عموما إلى ثلاثة أنواع وهي: مشكلات محددة البنية، مشكلات ذات بنية ضعيفة التحديد، مشكلات غير محددة البنية.

تتميز المشكلات ذات البنية المحددة بالوضوح وبالتحديد الدقيق للأهداف والبدائل والنفقات، كذلك القرارات نفسها يتم إتخاذها إستنادا إلى إجراءات وقواعد محددة مسبقا، وهكذا فإن حل المشكلات من هذا النوع يتم بطريقة محددة بإستخدام إجراءات وقواعد ومنهج واضح ومعروف تماما.

أما المشكلات ذات البنية الضعيفة التحديد فتتعلق عادة بوضع الخطط والسياسات بعيدة المدى فيما يخص مختلف جوانب ومجالات نشاط المؤسسة والتي يتم تنفيذها على مراحل، وتتميز هذه المشكلات بعدم التأكد الشديد وصعوبة صياغة الأهداف والبدائل بشكل دقيق ومحدد، ويعتمد حل مثل هذه المشكلات على التجربة والخبرة والتفكير المنطقي

¹كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في إتخاذ القرارات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص46.

المنظم لمتخذ القرار وعلى مستوى تأهيله وكفاءته، أما الطريقة العلمية لحل هذا النوع من المشكلات فتعتمد على التفكير الذهني وتحليل آراء الخبراء وغيرها¹.

3- تقييم البدائل.

تتم هذه الخطوة بتحديد كافة نقاط الضعف والقوة لكل بديل من البدائل المتاحة (الحلول) ، ويعتمد المدير في ذلك على خبرته وعلى دقة المعلومات المتعلقة بكل بديل وله أن يستعين بخبرات الآخرين لأنه لن يكون ملما بكافة نقاط القوة والضعف لكل بديل، أن المشكلة الأولى التي ستواجهه في هذه الخطوة هو عدم إمكانية تحديد آثار هذه النقاط قوة أم ضعف نظرا لإرتباطها وإرتباط آثارها بالمستقبل، ولمواجهة هذه المشكلة ينبغي عليه التنبؤ بآثار كل بديل، أما المشكلة الثانية فتكمن في إعادة تقييم بديل آخر أذ ترتب عن البديل السابق آثار سلبية، وبالتالي يصبح الموقف أكثر تعقيدا إذا كان الموقف لا يسمح بانتظار معرفة كافة النتائج المترتبة عن القرار.

4- إتخاذ القرار (إختيار البديل الأمثل).

يتم في هذه المرحلة إختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة للحل، وهنا يقوم المدير بإتخاذ القرار إستنادا إلى البديل الأفضل الذي تم إختياره، ولكن قبل ذلك يجب التأكد من أن هذا البديل يلائم كافة المتطلبات والعوامل الأخرى للمشكلة والتي لم تؤخذ بعين الإعتبار خلال المرحلة السابقة، فقد يفضل أحيانا حلا آخر غير الحل أو البديل الأفضل لإعتبارات يراها المدير ضرورية مثل سهولة التنفيذ أو أن تكون الظروف الحالية في المؤسسة لاتسمح بحل يتوقع أن يجد مقاومة كبيرة من قبل العاملين المسؤولين عن التنفيذ، وهكذا فإن هذه المرحلة تراعي عدة عوامل هي:

- التأكد من قابلية البديل الذي تم إختياره للتنفيذ ومدى ملاءمته للمتطلبات وللظروف الحالية للمؤسسة.
- الصيغة العلمية لهذا البديل بشكل قرار إداري وفقا للمتطلبات القانونية السائدة .
- الأخذ بعين الإعتبار الآثار المترتبة عن تنفيذ البديل الأنسب.

5- تنفيذ القرار ومتابعته.

أ- تنفيذ القرار: تعد هذه المرحلة تابعة للمراحل السابقة رغم أن القرار يكون قد صدر والتنفيذ يأتي لجعل القرار واقعي وملموس خاصة بعد أن يضمن متخذ القرار تعاون وتفاعل الجميع على تنفيذه .
إن القرار في حد ذاته عديم القيمة ما لم يتم تنفيذه، وكثيرا ماننفق الوقت والجهد والمال من أجل الوصول إلى قرار سليم ومنطقي، ثم بعد هذا نبدد كل ذلك بسبب فشلنا في تنفيذه، ولهذا بعد أن يتم إختيار البديل الأنسب لحل المشكلة المطروحة فأن القرار أو الحل يجب أن تكون له فاعلية في التنفيذ حتى يتحقق الهدف المنشود.

¹خالد بوشارب، دور نموذج البرمجة الخطية متعددة الأهداف في إتخاذ القرار الإنتاجي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، الجزائر 2014، ص18-19.

ب- المتابعة والملاحظة:

وهذه الخطوة تتطلب من المدير متابعة تنفيذ القرار عن طريق التوجيه الذي يمارسه على مرؤوسيه المنفذين، وعليه أن يقوم بأعمال الملاحظة لكيفية التنفيذ وهذا يتطلب المزيد من الأعمال الإدارية مثل الإتصال والإرشاد، وبعد ذلك يعمل المدير على تسجيل كل معوقات تنفيذ القرار ويستخلص العبر لتطوير الحلول في المستقبل¹.

المطلب الثالث: نظريات إتخاذ القرار.

1- النظرية التقليدية (الكلاسيكية):

أ- المفهوم:

تعرف ب"نظرية القرار الرشيد" تمثل هذه النظرية النموذج المغلق في إتخاذ القرار، ولقد سادت مفاهيم هذه النظرية حتى الربع الأول من القرن العشرين².

ينظر هذا الإتجاه إلى متخذ القرار على أنه إنسان رشيد يتمتع بالقدرة على وضع الرأي السديد والمبني على معرفة تامة للمشكلة والبدائل والمقاييس والتقويم والإحتساب والإختيار³.

إلا أن هذه النظرية تعرضت لعدة إنتقادات أهمها:

تفترض أن متخذ القرار يعمل ضمن نظام مغلق بعيدا عن تأثيرات البيئة الخارجية للمؤسسة التي تتميز بالتغيير المستمر، ويود رفض فكرة النموذج المغلق إلى ظهور مفهوم النظام المفتوح الذي يركز على أهمية المحيط في المؤسسة.

2- نظرية العلاقات الإنسانية:

هدف هذه النظرية الى الدور الذي تلعبه العلاقات الإنسانية في السلوك التنظيمي للمؤسسة، وقد إكتشفت هذه النظرية أهمية العوامل الإجتماعية في الإنتاج ، حيث أن تماسك الجماعة له تأثير على إنتاجية العمال وسلوكهم ، ومن ثم إستنتجت بأن التغييرات التي تؤثر في السلوك التنظيمي تتمثل في:

- اللامركزية في إتخاذ القرارات .

¹كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في إتخاذ القرارات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص49

²كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في إتخاذ القرارات الإدارية، مرجع نفسه، ص16.

³خالد بوشارب، دور نموذج البرمجة الخطية متعددة الأهداف في إتخاذ القرار الإنتاجي، مرجع سبق ذكره، ص31.

- الإعتماد على الجماعات وليس على الأفراد .
- الفرد ليس برجل إقتصادي أولة رشيدة تحكمه الحوافز المادية، وإنما شخص يمتلك شعورا وأحاسيس، وإحتياجاته ليست كلها مادية بل منها ماهو معنوي.

لم يعطي أصحاب هذه النظرية أي شرح لعملية إتخاذ القرارات، بل ركزوا على أن متخذ القرار يجب أن يشارك العمال في هذا القرار، ولكنهم لم يبينوا كيف هذا الإشراف وحدوده ، وحسب هذه النظرية فمتخذ القرار يحصل على المعلومات من خلال شبكة رسمية وأخرى غير رسمية هي أسرع وتلعب دورا أكبر، لأن لها علاقات مباشرة مع العمال و بالتالي مع مصادر المعلومات.

إذا أدت هذه المدرسة إلى تطور كبير في الفكر التنظيمي من خلال تسليط الضوء على التنظيم غير الرسمي والعلاقات غير الرسمية وأثر الحوافز على الإنتاجية ، لكنه لم يحدث التغيير الضروري الذي يؤثر إيجابيا على عملية إتخاذ القرارات وبالتالي على جودة القرارات المتخذة¹.

3- النظرية السلوكية:

أ- المفهوم:

تمثل هذه النظرية النموذج المفتوح لإتخاذ القرار، وقلمت هذه النظرية على الإنتقادات الموجهة للنظريات الكلاسيكية في إتخاذ القرار وكان أهم روادها هيربرت سايمون².

إعتمدت هذه النظرية في دراسة سلوك الفرد أثناء العمل، إذ تؤكد على أن متخذ القرار كفرد له أفضلياته الخاصة، به وهو يتأثر بالقيم والعادات والتقاليد، إلى جانب مايتسم به من دوافع لا شعورية ومهارات ومشاعر، وكل هذه تؤثر في عملية إتخاذ القرار إضافة إلى ذلك أن متخذ القرار يواجه معلومات غير كاملة عن الموقف، وعن البدائل الممكنة ، وعن نتائج كل بديل

قد برز هنا مفهوم الرشد المحدود الذي يؤكد على أن متخذ القرار وفي ضوء عدم إكتمال المعلومات، يحدد عددا قليلا من البدائل ويتوقع عددا قليلا من البدائل ويتوقع عددا قليلا من النتائج لكل بديل للوصول إلى هدف غير مصاغ

¹ خالد بوشارب، دور نموذج البرمجة الخطية متعددة الأهداف في إتخاذ القرار الإنتاجي، مرجع سبق ذكره، ص32-33.

² كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في إتخاذ القرارات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص19.

بدقة، وهذا يعني أن متخذ القرار إذا إستهدف الرشد فإنه يعمل ضمن تلك التي تؤدي إلى تعظيم النتائج ، وبالتالي فإنه عندما يبحث عن الحلول المرضية فإنه يكتفي بعدد محدد من البدائل، لكل منها عدد محدود من النتائج¹.

4- النظرية الحديثة :

من رواد هذا الفكر "هيربرت سايمون " حيث يرى "سايمون" أن السلوك الإداري هو نتيجة لعمليات إتخاذ القرارات التي تجري في التنظيم، وبالتالي فإن فهم ذلك السلوك والتنبؤ به يقتضيان دراسة كيف تتخذ القرارات ومعرفة المؤثرات التي تحدها².

قد قسم "سايمون" صور الرشد في القرارات إلى ستة أنواع فيمايلي:

- القرار الرشيد موضوعيا: وهو ذلك القرار الصحيح الذي يهدف إلى تعظيم قيمة معينة في موقف معين.
- القرار الرشيد شكليا: وهو ذلك القرار الذي يعظم طريقة التوصل إلى القيمة المعينة في إطار المعرفة والمعلومات
- القرار الرشيد بطريقة واعية: وهو ذلك القرار الذي يقوم على عملية واعية لتطويع الوسائل لتلاؤم الغايات المرجوة.
- القرار الرشيد قصدا: وهو القرار الذي يقوم على عملية مقصودة لجعل الوسائل ملائمة لغايات.
- القرار الرشيد تنظيميا.
- لقرار الشخصي الرشيد: وهو القرار الذي يوجه تماما لتحقيق الأهداف الشخصية للمدير متخذ القرار.

المطلب الرابع : العوامل المؤثرة على عملية إتخاذ القرارات.

إن عملية صنع وإتخاذ القرارات تؤثر عليها عوامل متعددة، ومن أهم هذه العوامل طبيعة المشكلة محل القرار، والوقت المتاح لإتخاذ القرار، ونوع المنظمة فضلا عن القوى البشرية والمادية والبيئية المتوافرة لها.

يرى ريتشارد هالوواي أن هذه العوامل تتبلور في الأتي³:

1- ضعف تفهم كل طرف لأهداف الطرف الآخر:

عادة ماتتخذ أهداف الحكومة شكلا كميًا، مثل زيادة الإنتاج، وتخفيض نسبة المرض، بينما تتخذ أهداف المنظمات الأهلية صورة كيفية مثل تقوية الإعتماد على النفس وتطوير المجتمع.

2- عدم الثقة من كلا الجانبين:

¹سكينة بن حمود، مدخل للتسيير والعمليات الإدارية، دار قرطبة للنشر والتوزيع، ص191-192.

²خليل محمد العزاوي، إدارة إتخاذ القرار الإداري، ط1، الأردن، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ص104

³د منى عطية، خزام خليل، الإدارة وإتخاذ القرار في عصر المعلوماتية، مرجع سبق ذكره، ص99-100.

فالمنظمات الحكومية ترتاب في أن وزارات وإدارات الحكومة تقبل الرشاوي، ويعبث بها الفساد وتعاني من عدم الكفاءة أو تهتم فقط بتحقيق أهداف رقمية لإرضاء رؤسائهم السياسيين، والحكومة ترتاب في أن المنظمات الأهلية غير فعالة ويبتعد بالعمل التأثير الملموس وربما تكون مناهضة للحكومة

3- ضعف الإتصال داخل المنظمة وفيما بين المنظمات وبين المنظمات والحكومة:

من المهم والضروري للمنظمات الأهلية التي تعمل في برنامج حكومي معين في منطقة ما أن تكون على إتصال بالمنظمات الاخرى العاملة على برامج مكملة لنشاط الاولى في نفس المنطقة الا انه كثير مالا تحاول المنظمات من خلال المنتديات المحلية ببعضها البعض، مفضلة التنافس على التشاور والبرامج و المشروعات المحلية بنفس الأسلوب، تتطلب تنسيقا جيدا مع الإدارات الحكومية التي تكمل الإفتقاد لقنوات الإتصال الجيدة والمرنة داخل المنظمة. بينما يرى دايفي أن هناك تفاعل بين عوامل سياسية ومؤسسية وإجتماعية يؤثر على صنع وإتخاذ القرار وهذا ما يوجد توازنا بين الإعتبارات المجتمعية والبيئية والإقتصادية في إطار مشروعات التنمية التي يرهاها القطاع الخاص. كما أنه يستجمع عناصر العدالة الإجتماعية وخدمة البيئة والتنمية المتواصلة وهذه العوامل كما يلي:

4- تقييم وإدارة المخاطر الإقتصادية والإجتماعية للإستثمارات (بما في ذلك الأثار على الجماعات ذات الأوضاع

الهشة، الموارد الثقافية، البنى الإجتماعي، وإستخدام الموارد الطبيعية بواسطة المجتمعات المحلية

5- تحديد المسؤوليات المؤسسة فيما بين الحكومات والقطاع الخاص لتقديم الدعم للأنشطة الإجتماعية وأنشطة

تنمية المجتمع المحلي ويكون ذلك أما للتلطيف من أثار إجتماعية محتملة أو لتحسين التماسك الإجتماعي.

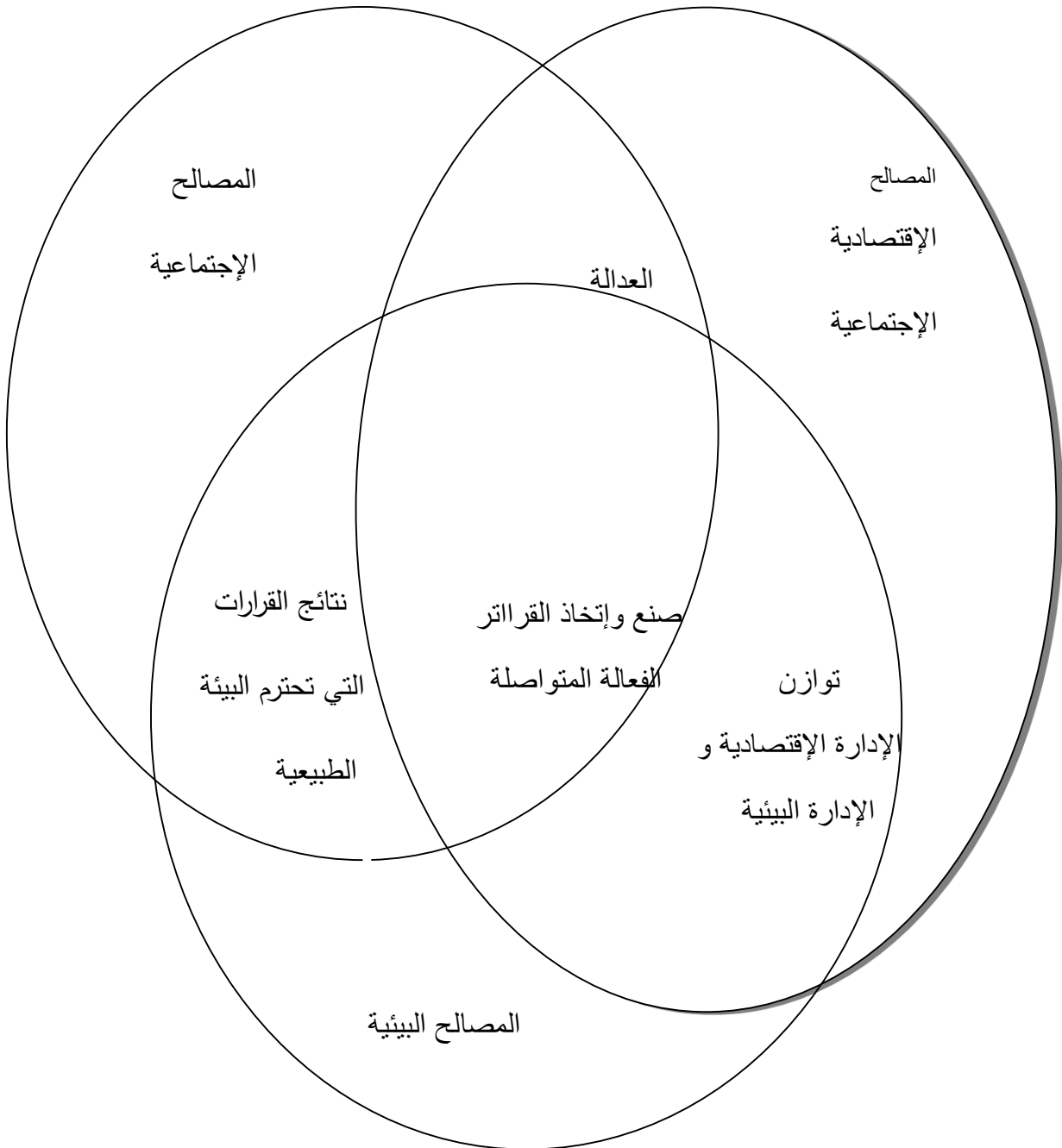
6- تأثير عنصر الزمن:

حيث يشكل عنصر الزمن ضغطا كبيرا على متخذ القرار، فكلما زادت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار لإتخاذ قراره كلما كانت البدائل المطروحة أكثر والنتائج أقرب إلى الصواب وإمكانية التحليل للمعلومات متاحة أكثر، وكلما ضاقت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار كلما تطلب منه السرعة في البت في القرار مما يقلل في البدائل المتاحة أمامه¹.

¹كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في إتخاذ القرارات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص38.

يمكن تلخيص ما سبق من عوامل في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): العوامل المؤثرة على عملية إتخاذ القرارات.



المصدر: د منى عطية، خزام خليل، الإدارة وإتخاذ القرار في عصر المعلوماتية، مرجع سبق ذكره، ص 101.

المبحث الثاني: علاقة إتخاذ القرار بنظم المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي وعملية إتخاذ القرار.

يكمن دورنظام المعلومات المحاسبي في إنتاج معلومات صحيح، محايدة ، مفهومة وواضحة من شأنها أن تساعد في إتخاذ قرارات التقييم والتطوير حيث تكون لها القدرة على القرارات الأخرى المختلفة وفيمايلي أمثلة عن إستخدام المعلومات المحاسبية في مجال القرارات¹:

- **قرار تخصيص الموارد:** حيث يتطلب هذا القرارمعلومات عن الموارد المتاحة والمجالات البديلة لإستخدامها وهذا ما يوفره النظام المحاسبي.
- **قرارات التصنيع أو الشراء:** حيث يتطلب هذا القرار معلومات حول المفاضلة بين قرار التصنيع وقرار الشراء بإبراز مزايا ومساوئ كل بديل.
- **قرار الإضافة أو التخلص من أحد خطوط الإنتاج:** إذ يوفر النظام المحاسبي المعلومات اللازمة حول متطلبات السوق والواقع الفعلي لمكانة المنتجات وهذا مايساعد في إتخاذ القرار الأمثل لإضافة أو التخلي عن منتج معين.
- **قرارات التسعير:** إذ يوفر النظام المحاسبي لإتخاذ هذا النوع من القرارات جمع المعلومات المتعلقة بالتكاليف وظروف السوق وحجم الطلب على منتجات المؤسسة وإتجاهات المستهلكين .

تختلف المعلومات المحاسبية من منتج لآخر حسب المستوى الإداري لمتخذي القرار في المؤسسة فنجد:

- **المعلومات الإستراتيجية :** هي المعلومات المتعلقة بفترة زمنية طويلة نسبيا تخص إستراتيجيات المؤسسة ويتم من خلالها تحديد الموارد.

- **المعلومات الوظيفية:** هي معلومات تخص سنة، وتتعلق بالأنشطة الوظيفية للمؤسسة في الغالب.

- **المعلومات التنفيذية:** هي المعلومات المتعلقة بالأحداث والعمليات اليومية وتهتم بتحديد وسائل وأساليب الإنتاج.

المطلب الثاني : دور نظام المعلومات المحاسبي في تفعيل إتخاذ قرارات المؤسسة.

يستهدف صانعي السياسة العامة بالمؤسسات صناعة قرار بشأن مواجهة مشكلة معينة، وإتخاذ مثل هذا القرار يتطلب الأمر توفير قاعدة بيانات ومعلومات مع معالجتها بطريقة علمية منظمة ضمن آلية مؤسسية معلوماتية تؤدي إختصاصاتها بكفاءة عالية، وفي إطار متكامل للمعلومات لاسيما المحاسبية منها بوصفها مدخلات أساسية لصنع القرارحول الظواهر المرتبطة بالمشكلة محل الدراسة،ولضمان سلامة المعلومات التي تتخذ أساسا لصنع قرارات المؤسسات بإختلاف وتنوع نشاطاتها يجب أن تتوفر فيها بصورة عامة تغطية واضحة وشاملة ودقيقة للجوانب التالي²:

¹محمد عبد الفتاح، **إتخاذ القرارات التنظيمية، الطبعة الثانية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص 136_140.

²مصطفى العثماني، دور نظم المعلومات المحاسبي في تفعيل قرارات المؤسسة الإقتصادية، مجلة الإقتصاد الجديد، مرجع سبق

ذكره، ص250

- إيضاح طبيعة الموضوع أو المشكلة المطروحة وما يرتبط بذلك من خلفيات ومسببات ودوافع.
 - التحليل الدقيق لمكونات الموضوع وما يتداخل معه من تأثيرات وتفاعلات متبادلة .
 - إيضاح متطلبات ودواعي صناعة القرار .
 - تقديم الإستخلاصات والتصورات وتحديد البدائل المعروضة لإتخاذ القرار .
 - إيضاح حدود إختصاصات ودورالجهات الأخرى فيما يتعلق بموضوع القرار .
 - تحديد المترتبات والآثار المحتملة عن إتخاذ وتنفيذ القرار .
- فالقرارات والمعلومات موضوعان مرتبطان، فهما وجهان لعملة واحدة فلا قرار بدون معلومات تضمن له الولادة الصحيحة، وتحديث المعلومات يتضمن صياغة القرار بمعنى أن يظل حيا فعلا فيطول عمره¹، حيث يعد تدفق المعلومات مهم جدا لصناعة القرارات المختلفة إذ يعتمد إتخاذ القرار بنسبة (90%) على المعلومات وبنسبة (10%) على الذكاء والإلهام، فكل القرارات تتطلب توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإختيار البديل الأكثر ملاءمة للحالة الاقتصادية السائدة، وبالرغم من الخط الشائع بين المعلومات والبيانات لكونهما معرفة مجمعة عن الواقع أو ظاهرة الدراسة، إلا أنه يجب أن نلاحظ مضمونها من حيث مدى إستخدامها في إتخاذ قرار ما فإذا كانت صالحة لمساعدة صانع القرار .
- يصح أن تكون معلومة وهي ناتج لعملية معالجة لبيانات سابقة، أما إذا كانت لاتزال في حاجة إلى معالجة فهي بيانات يجب معالجتها من خلال تصميم نظام المعلومات يعمل على تجميع وتخزين وتشغيل وإسترجاع المعلومات، مستندا في ذلك على مجموعة من المبادئ العامة المتمثلة في :
- تعتبر المعلومات أساسا ضروريا لإتخاذ القرارات، فبدون معلومات ليس من الممكن أن نحدد البدائل، كما أنه ليس من الممكن تحديد معايير المفاضلة بين البدائل، وبناءا على ذلك، فإن المعلومات المجمعة يجب أن تساعد في تحديد البدائل وفي قياس منفعة أو قيمة كل بديل .
- يجب أن تكون المعلومات ملائمة للقرار المعروض .
 - يجب تجميع المعلومات قبل تحديد البدائل، وتحديد المنافع المترتبة على تلك البدائل .
 - يمكن تحويل المعلومات الخاصة بالمستوى التنفيذي بالتعريف، وتنميط الخطوات اللازمة لإتخاذ القرارات المبرمجة التي تؤدي بواسطة الألات الإلكترونية.

¹محمد حسيني رسمي، أزمة القرار في عالمنا المعاصر، الأهرام، 2001، ص21.

المطلب الثالث:العوامل التي تبرر الحاجة إلى نظام المعلومات المحاسبى كقاعدة لإتخاذ القرارات.

هناك في الواقع العديد من العوامل سواء كانت تتعلق بالبيئة الخارجية أو الداخلية لمنظمات الأعمال والتي تبرر الحاجة الحتمية لنظام المعلومات في مثل هذه المنظمات، وتتلخص في ¹:

1- التغيرات في القوى البيئية:

يقصد بها التغيرات المستمرة والسريعة في البيئة المحيطة بالمنظمة ممثلة في التغيرات في القوى السياسية والقانونية والتشريعية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتكنولوجية، ومن هنا فإن دراسة مثل هذه التغيرات في بيئة العمل الداخلية للمنظمة والتعامل معها يتطلب ضرورة توفير المعلومات الكافية والمتنوعة والدقيقة عن مثل هذه التغيرات.

2- نشوء الإقتصاد العالمي:

تواجه منظمات الأعمال في دول العالم المختلفة في السنوات الأخيرة نشوء وإزدهار مايعرف بالإقتصاد العالمي أو العولمة ، مما أدى إلى الحاجة إلى المعلومات وزاد من قيمتها كأحد العوامل المتحكمة في نجاح المنظمات، حيث توفر فرص جديدة في التجارة، وتوفر الإتصالات والقوة التحليلية التي تحتاج إليها هذه المنظمات لممارسة التجارة وإدارة الأعمال، كدراسة الأسواق، وإكتشاف الفرص التسويقية والتنبؤ بحجم الطلب.

3- التحول في الإقتصاديات الصناعية:

كان للعديد من الدول الصناعية الكبرى تجارب متعاقبة لمراحل مختلفة من الإقتصاد الخاضع للسيطرة الإستعمارية، والإقتصاد الزراعي، والإقتصاد الصناعي، ثم الإقتصاد المعتمد على المعرفة ، ولقد أصبحت المعلومات والتكنولوجيا المستخدمة في إنتاجها وتوفيرها لمستخدمها تتصف بدرجة عالية من الأهمية الإستراتيجية لمنظمات الأعمال والمديرين، وأصبحت إنتاجية كل من الموارد البشرية والمادية في منظمات الأعمال تعتمد على مستوى جودة المعلومات المستخدمة في قرارات الإدارة وفي العمل على المستوى التكتيكي والتشغيلي.

ويتضح مما سبق ذكره دور نظام المعلومات في إتخاذ القرار وتدعيمه، فكثيرون أولئك الذين يرون أن الوظيفة الرئيسية للمؤسسة وجوهر الإدارة بها هي إتخاذ القرارات، إذ تعتبر من العمليات الأساسية في هذا السياق، إذ لاتصبح هذه العملية ممكنة إلا بإعتماد المعلومات في كل الخطوات، وهذه المعلومات ترتبط بالأهداف المراد تحقيقها، ومن الواضح أيضا أن عملية إتخاذ القرار في حد ذاتها نظام متناسق مدخلاته المعلومات ومخرجاته قرارات متخذة ، والتشغيل والتحليل في هذا النظام يمثل كل العمليات اللازمة لاختيار البديل الأحسن وتنفيذه، وعلى هذا الأساس فإن طبيعة القرارات المتخذة ودرجة كفاءتها تتوقف على نوعية المعلومات المستخدمة ودرجة دقتها، نتيجة لذلك لابد من

¹ثابت عبد الرحمن إدريس، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، جامعة شيفيلدا، إنجلترا، 2005، ص100.

توفير المعلومات السليمة للوحدات الإدارية المختلفة لتتمكن من القيام بوظائفها على أكمل وجه، وغالبا ماتكون المعوقات الأساسية التي تواجهها المؤسسات إما¹:

- عدم توفر القدر الكافي من المعلومات المناسبة، والتي يجب بذل جهد كبير في جمعها أو توفيرها.
- توفر كميات كبيرة من البيانات الموجودة ضمن الملفات والسجلات والتقارير التي تكتظ بها المؤسسات، على الرغم من البحث المستمر عن المعلومات المناسبة التي تسهم في إتخاذ القرارات المبنية بشكل صحيح على أدلة اساسها المعلومات.

ولمعرفة القيمة الحقيقية للمعلومات في إتخاذ القرارات، أعطت نظرية القرارات عدة مداخل لإتخاذ القرارات في ظل ظروف التأكد، الخطر، وعدم التأكد، وفي إخاذ القرارات في ظل التأكد تفترض أن لدى متخذي القرارات معلومات تامة وكاملة عن النتائج الخاصة بالقرار، وأما في إتخاذ القرارات في ظل الخطر فإنها ترى أن متخذ القرارات يعلم إحتتمالات حدوث النتائج ولكن لايعلم أيا من هذه النتائج سوف تحدث.

أما في الحالة الأخيرة وهي حالة إتخاذ القرارات في ظل عدم التأكد فتري أن متخذ القرار يعلم بكل النتائج المحتملة ولكنه لايعلم إحتتمالات حدوث كل من هذه النتائج، ويمكن القول أن قيمة المعلومات يمكن أن تتحدد في ظل هذي النظرية².

وفي نظرية القرارات فإن قيمة المعلومات تمثل قيمة التغير في القرار والذي يكون سببه قيمة المعلومات مطروحا منها تكلفة الحصول على هذه المعلومات، بمعنى آخر إذا كانت هناك عدة بدائل للقرار متاحة أمام متخذ القرار فإن إختياره لإحدى هذه البدائل يكون بناءا على المعلومات المتوفرة، فإذا أدى توفير معلومات جديدة وإضافية إلى إختيار بديل آخر (ومن ثم قرار آخر)، فإن قيمة المعلومات في هذه الحالة تمثل الفرق بين نتائج القرار الأول ونتائج القرار الثاني مطروحا منها تكلفة الحصول على هذه المعلومات الإضافية التي أدت إلى تغيير القرار.

ويمكن أيضا تعريف قيمة المعلومات الكاملة بأنها القيمة المتوقعة للفرصة الضائعة، وفي هذه الحالة يمكن القول أنه في ظل غياب المعلومات التامة فإن الفرد يقوم بإختيار بديلا يمثل البديل الأمثل، والفرق بين العائد الذي حققه البديل الذي تم إختياره والبديل الأمثل يمثل الفرصة الضائعة كما أنه أيضا يمثل قيمة المعلومات الكاملة.

¹ kholadi mohamed–khair eddine ,cours des systems bahaedine–édition alger, 2004,

²محمد أحمد حسان، نظم المعلومات الإدارية،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص126.

وبعد كل هذا يمكن القول أنه لا يوجد قرار يتخذ في ظل المعلومات التامة لأن هذا يعني أن متخذ القرار سوف يستطيع أن يرى المستقبل بدرجة تامة وهذا ما لا يمكن حدوثه ولكن مفهوم لمعلومات الكاملة وقيمتها يفيد في أنه يوضح لنا كيف تؤثر المعلومات على القرارات المتخذة ومن هنا فإن للمعلومات قيمة محددة.

يمكن القول أنه في الحياة العملية فإن بعض القرارات يتم إتخاذها دون توفر الكمية المناسبة من المعلومات، ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها¹:

- إن المعلومات المطلوبة غير متوفرة ولا يمكن الحصول عليها.
- إن الجهود والتكلفة اللازمة للحصول على هذه المعلومات قد يكون كبيرا جدا.
- إن الفرد قد لا يعرف أن مثل هذه المعلومات متواجدة .

المطلب الرابع: العوامل التي تعيق نظم المعلومات المحاسبية في تقديم معلومات صالحة لإتخاذ القرار.

في الحقيقة ظهرت في الأونة الأخيرة عدة احتجاجات وظاهرة عدم الرضا على ماتقوم به المحاسبة وخاصة في دورها كأداة في تزويد إدارة المؤسسة بمعلومات تصلح لإتخاذ القرارات ويرى بعض الباحثين أن هذه الأسباب تعود إلى مجموعة من العوامل تعيق عمل نظام المعلومات المحاسبية في تقديم معلومات تكون أساسا لإتخاذ القرار وأهم هذه العوامل هي²:

- إن القرارات الإدارية عادة ماتكون موجهة بإتخاذ إجراء معين وعلى سبيل المثال قرار إستبدال آلة معينة أو مادة أولية بأخرى، إن مثل هذا القرار يتطلب معلومات متعلقة بالإجراءات المطلوب إتخاذ قرار حوله، والمحاسبة تقدم معلومات تعكس وضع المؤسسة بشكل عام موزعة حول أقسام المؤسسة وأنواع الأصول والإلتزامات والإيرادات والإستخدامات وبالتالي يلاحظ عدم وجود توافق بين المعلومات المطلوبة والمعلومات التي تقدمها المؤسسة .
- إن المحاسبة تسجل وتعالج وتصدر القوائم المالية عن الأحداث الواقعة في الفترات المنتهية وبالتالي فإن المعلومات التي تقدمها المحاسبة هي معلومات متعلقة بالماضي بينما نحتاج في إتخاذ القرارات إلى معلومات حول المستقبل للتقليل من حالة عدم التأكد ولذلك يجب أن تتم عملية سحب المعلومات المتعلقة بالماضي ليتم وضع تصور عن المستقبل.
- إن المعلومات المحاسبية تقوم في فترات محددة ودورية، بينما تحتاج عملية إتخاذ القرارات إلى معلومات أنية في لحظة نشوء الظروف التي تستدعي إتخاذ القرارات .

¹محمد أحمد حسان، نظم المعلومات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص134.

²أحمد جنان سعدون ، نظام المعلومات المحاسبية ودوره في إتخاذ القرارات ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية _ فرع اقتصاد كلي _ ، الجزائر ، 2004، ص100.

- إن إستخدام النماذج الحديثة لبحوث العمليات يتطلب إستخدام المعلومات التفصيلية في عملية إتخاذ القرارات، بينما تقوم المحاسبة على دمج المعلومات من خلال تصنيف وترتيب وتجميع مستمر للبيانات لتصل بها إلى القوائم المالية والتقارير مما يجعل المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير معلومات ماضية ولا يمكن إدماجها في الحاضر .
 - هناك بعض الأحداث الإقتصادية التي لايمكن قياسها بشكل كمي أو التعبير عنها بشكل نقدي كإرتفاع مهارة العمال نتيجة لإجراء دورة تكوينية أو كفاءة مجلس الإدارة والتي تلعب دورا هاما في إتخاذ بعض أنواع القرارات .
 - صعوبة الفصل بين تأثير الإجراءات الإدارية على الأحداث الإقتصادية أثناء القياس المحاسبي، فلو إفترضنا على سبيل المثال أن المؤسسة قررت في نفس العام تحسين نوعية المنتجات، والقيام بحملة لتحسين مركزها في السوق وزيادة المبيعات، وبصعب الفصل بين زيادة كمية المبيعات الناتجة عن الحملة الإعلامية وزيادة كمية المبيعات الناتجة عن تحسين نوعية الإنتاج من أجل تقويم الإجراءات .
- هذه بعض العوامل التي تضعف من أهمية المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ القرارات مع الإعتراف بأن بعض الصعوبات هي عبارة عن صعوبات موضوعية يستحيل التغلب عليها والبعض الأخر هو عبارة عن صعوبات ناتجة عن أساليب تصميم وعمل نظام المعلومات المحاسبي والتي يمكن تجاوزها من خلال النظر إلى النظام برؤية جديدة تخدم عملية إتخاذ القرارات في المؤسسة .

خلاصة الفصل الثاني:

إن الحصول على المعلومة الإقتصادية في الوقت المناسب يسمح للمسير بترشيد وتوجيه الأنشطة المطلوب تحقيقها إلى أقصى حد، لهذا تتوقف فعالية أي قرار على التحكم في معطيات وتقلبات البيئة الإقتصادية خاصة، ولكي تكون المؤسسة قادرة على تحصيل المعلومة ذات القيمة والمصدقية فعليها أن تكون مدركة لأهميتها وأن تعمل على توفير نظام معلومات فعال يجعلها تتحكم في سيرورة عملية إتخاذ القرارات المتعلقة بكل جوانب النشاطات داخلها ويمكنها من عدم إتخاذ القرارات العشوائية تجاه مختلف النشاطات داخلها، كما يعمل نظام المعلومات على تقليل الوقت والجهد الذي يبذله المديرين في البحث عن المعلومات وتحليلها، وكذا القدرة على تقييم إحتتمالات المستقبل ومواجهة التغيرات البيئية وذلك بأخذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها، إذا نظام المعلومات المحاسبي يعتبر قاعدة لإتخاذ القرارات .

الفصل الثالث : دراسة حالة مؤسسة ديفاندوس للأثاث

والبناء المعدني

فرع خميس مليانة.

تمهيد:

من خلال دراستنا النظرية للفصلين السابقين وجدنا أنه على المؤسسات الإقتصادية تحسين جودة خدماتها وذلك من خلال الإعتماد على التفكير الإستراتيجي الذي يمكنها من مواجهة المنافسين في السوق وتحقيق مختلف الأهداف التي تطمح لها كل المؤسسات التي تعمل في محيط غير مستقر تسوده الكثير من التغيرات التي تهدد واقعها ومستقبلها والتي تحتاج إلى نظام معلومات يزودها بمختلف البيانات والمعلومات الضرورية لإستعمالها من أجل إتخاذ القرارات في مثل هذه الظروف.

وسنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على المؤسسة من خلال دراسة وتقييم مدى إستعمال نظم المعلومات وأساسيات إتخاذ القرار في المؤسسة محل الدراسة ألا وهي: مؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني فرع خميس مليانة، وذلك بالإستعانة بوسائل وأدوات دراسة من خلال تقييم إستبيان يحتوي على مجموعة من الأسئلة تخص إستخدام نظام المعلومات في المؤسسة وتشخيص عملية إتخاذ القرار.

المبحث الأول: التقديم العام لمؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني.

يتضمن هذا المبحث تقديم لمؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني التي هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري الواقعة بخميس مليانة.

للإيضاح أكثر عنها والوظائف التي تقوم بها سنقوم بإعطاء تعريف لها وبتاريخها وعدد موظفيها وأهدافها والموقع الجغرافي ونقوم بدراسة هيكلها التنظيمي .

المطلب الأول: تقديم مؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني.**1- لمحة تاريخية عن مؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني.**

بدأت المؤسسة كوحدة واحدة متمثلة في ورشة تقوم بأعمال السباكة التي يعود تاريخها إلى المخطط الرباعي الأول بأمر 3869 المؤرخ في 1975/01/25، وبقرار LABC670074 المؤرخ بتاريخ 1975/01/25، ثم تطورت الفكرة إلى إنشاء شركة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري بناء على المرسوم الوزاري رقم 4964/م المؤرخ في 1979/05/26 والمنفذ للمداولة المؤرخة في 1975/04/29 للمجلس الشعبي الولائي بولاية شلف المتضمن إنشاء مؤسسة لتحويل المعادن بخميس مليانة. تم القرار الوزاري DEL 46/91 المؤرخ في 1976/09/28 والمحدد للشروط نشأة تنظيم وعمل المؤسسة وحدد نشاطها بفرع الصناعات الثقيلة والمختصرة في اسم "SOTRAMET"، ملاحظة: وفي سنة 2016 تحولت إلى وحدة تابعة وهذا تحت رقم 414 من تسجيل العقود الإدارية لسنة 2016 من طرف مديرية أملاك الدولة لولاية الجزائر (وزارة المالية)، ضمن عقد يتضمن إدماج لسبعة مؤسسات عمومية اقتصادية، ضمن المؤسسة العمومية الاقتصادية ذات أسهم المسماة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني.

2- التعريف بمؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني.

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري، وهي من أهم شركات المنشأة من طرف ولاية عين الدفلى، مقرها خميس مليانة مؤسسة ذات أسهم المسماة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني، حيث تعني كلمة ديفاندوس مجمع الصناعات المحلية الخاصة بالقطاعات التالية:

- **القطاع الفلاحي:** بحيث معظم منتجات هذه المؤسسة تنصب أكثر في هذا القطاع نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه في الاقتصاد.
- **القطاع السكني:** نسبة استفادة هذا القطاع من منتجات المؤسسة أقل مقارنة بالقطاع الأول.
- **القطاع العمومي الخاص بقطاع الطرقات:** والذي يلقى اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة مما زاد الحاجة إلى طلب المنتجات الخاصة بهذا القطاع.

بلغ عدد عمالها خلال شهر فيفري 2022، 62 عاملا موزعة كما يلي :

- مجموع عقود العمل غير محددة في المدة CDI:55.
- مجموع عقود العمل محددة المدة CDD:03.
- مجموع عقود العمل المدعمة CTA :00.
- مجموع الافراد غير المصنفة 4.
- الجدول رقم(1-3): الحالة الرقمية للمستخدمين.

RECAP DES EFFECTIFS PAR TYPE DE CONTRAT**AU MOIS DE REVRIER 2022 .**

FILIALE : DIVINDUS MCM.

DG FILIALE UNITE'	CDI		SOUS TOTAL (1)	CCD		SOUS TOTAL (2)	DAIP		SOUS TOTAL (3)	CTA		SOUS TOTAL (4)	TOTAL CDI-CDD- DAIP-CTA		SOUS TOTAL (5)	APPRENTIS		SOUS TOTAL (6)	TOTAL GENERAL (5)=(6)
	FEMININ	MASCULIN		FEMININ	MASCULIN		FEMININ	MASCULIN		FEMININ	MASCULIN		FEMININ	MASCULIN		FEMININ	MASCULIN		
DG FILIALE			0			0			0			0	0	0	0			0	0
Unité 1			0			0			0			0	0	0	0			0	0
Unité 2			0			0			0			0	0	0	0			0	0
Unité 3			0			0			0			0	0	0	0			0	0
Unité 4			0			0			0			0	0	0	0			0	0
Unité 5			0			0			0			0	0	0	0			0	0
Unité 6			0			0			0			0	0	0	0			0	0
EX SOTRAMET	7	7	55	1	2	3			0			0	0	0	0			0	0
TOTAL GENERAL	48	48	55	1	2	3	0	0	0	0	0	0	8	50	58	3	1	4	62

NB : le canevas doit être renseigné et transmis sous ce format (Excel)

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معلومات مقدمة من طرف مصلحة المستخدمين.

3- الموقع الجغرافي للمؤسسة.

تقع مؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني بمدينة خميس مليانة التابعة لولاية عين الدفلى، يحدها شمالا خط السكة الحديدية (شرق غرب) الرابط بين عين الدفلى وخميس مليانة، البلدية والجزائر العاصمة. ومن الجنوب الطريق الوطني

رقم 04 الرابط بين الولايات: عين الدفلى البلدية والجزائر العاصمة، مما يساهم في نقل المنتجات وتزويد معظم ولايات الوطن بها، كما يحدها من الغرب مصنع الأدوية ومن الشرق مؤسسة صناعة المواد الحمراء.

تتربع المؤسسة على مساحة تقدر ب 27800م² 5854م² مغطاة والباقي شاغرة.

المطلب الثاني: أهداف مؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني.

من المعروف ان كل مؤسسة تعمل على سيطر على مجموعة من الأهداف، ثم تسعى إلى تحديدها والوصول إليها، وهذا من اجل تنمية نشاطها ومؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني كغيرها من المؤسسات لديها مجموعة من الأهداف وهي كالتالي:

- تسيير وتنمية نشاطاتها الإنتاجية.
- ضمان بيع منتجات في إطار الأهداف المسطرة والالتزام بتعهداتها.
- ضمان التمويل للتمكن من توفير المواد الضرورية للإنتاج.
- التعاون مع الهياكل والمؤسسات التي لها علاقة بصناعة الأثاث وتحويل المعادن، وذلك من أجل تحقيق جودة أكبر للإنتاج.
- إعداد برامج تمويل على ضوء احتياجات الزبائن.
- توسيع شركة المنتجات الموزعة وبالتالي التعامل مع موردين وزبائن جدد.
- تحقيق أقصى الأرباح أي مضاعفة رقم الأعمال.
- المساهمة في تمويل الشركات لإنجاز مباني تحتية على المستوى الوطني.

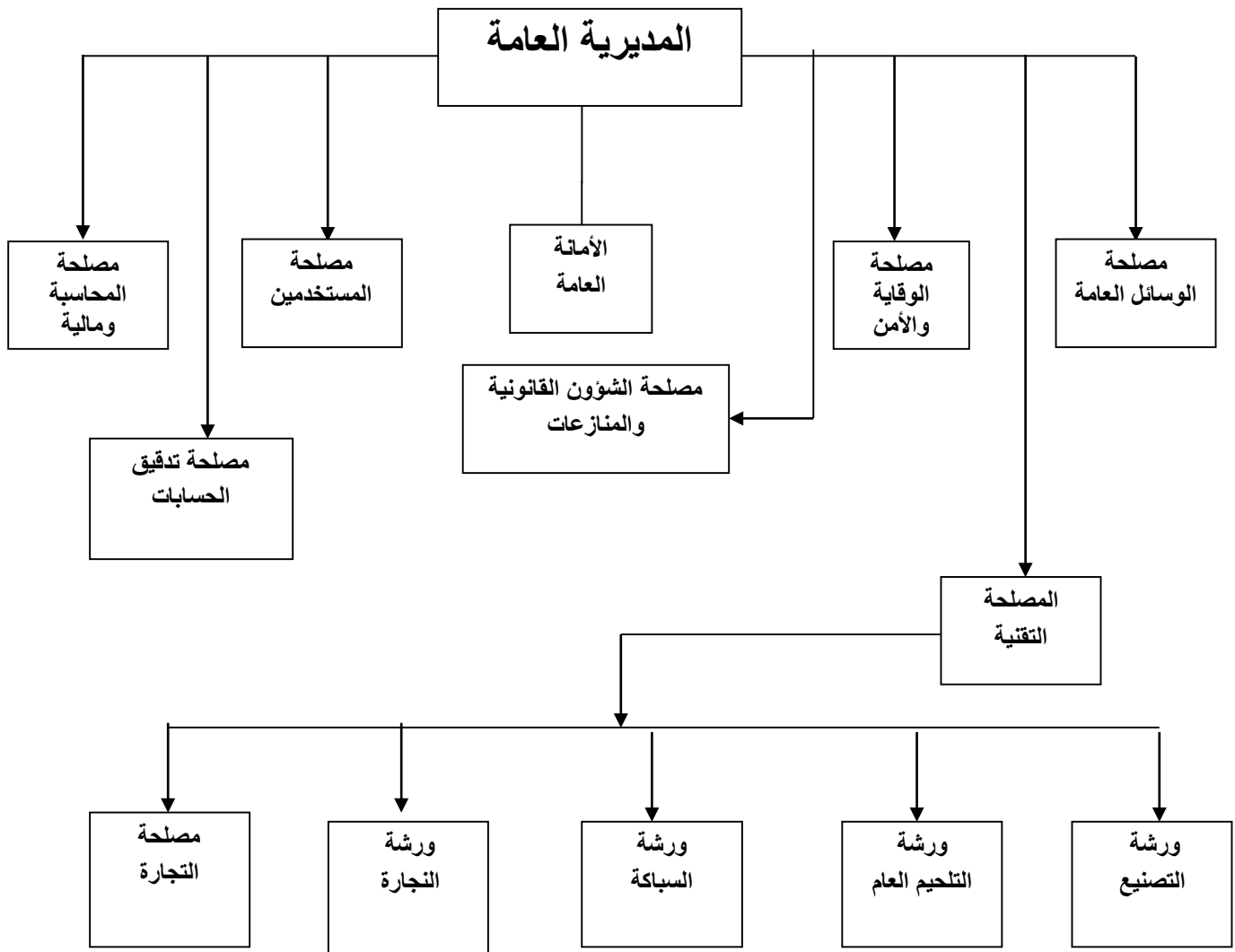
المطلب الثالث: البنية التنظيمية لمؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني .

1- الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

تضم مؤسسة ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني على عدة مصالح ووظائف إدارية التي سنوضحها في المخطط

التالي:

الشكل رقم (1-3): هيكل تنظيمي لمؤسسة الأثاث والبناء المعدني.



المصدر: مصلحة المستخدمين لمؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني.

2-دراسة الهيكل التنظيمي.

يتعلق الهيكل التنظيمي بالجانب الوظيفي التنظيمي المعتمد من قبل المؤسسة وتصميم هذا الهيكل يرتبط بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة كما يحدد العلاقة بين مختلف المصالح والأقسام ومراكز اتخاذ القرار ومركز تنفيذها وهو تغير مستمر وذلك بسبب التحولات الاقتصادية التي عرفتتها المؤسسة منذ بداية نشاطها.

2-1-المديرية العامة: وهي من أهم الأقسام المكونة لإدارة المؤسسة والمحرك الرئيسي لها، فهي مصدر القرارات التي تسير عليها المؤسسة تتمثل في التنسيق بين المصالح المكونة لمؤسسة .

2-2-الأمانة العامة: تقوم بالأعمال الإدارية المتعلقة بالمدير، كضبط المواعيد، استقبال و إرسال الوثائق، البريد الوارد....إلخ.

2-3-مصلحة المستخدمين: تحتوي على قسمين مندمجين هما:

القسم الأول:مصلحة المستخدمين التي تقوم بتسيير ومراقبة الموارد البشرية وكذلك إعداد المخططات التكوينية وتضم هذه المصلحة:

- دائرة المستخدمين: تظم كل ما يتعلق بحقوق وواجبات العمال من أجور، عطل واحترام القوانين.
- دائرة الشؤون الاجتماعية: تقوم بجميع الإجراءات الاجتماعية كالتقاعد والضمان الاجتماعي.
- دائرة التكوين: تقوم بتكوين العمال الإطارات وهذا من اجل تتطور التكنولوجي.

القسم الثاني:مصلحة المنازعات وتمثل السلطة القانونية للمؤسسة وتقوم بالمهام التالية:

- تمثيل الشركة أمام الهيئات الرسمية: (مفتشية العمل، أعمال إدارية مع المحاكم) و الهيئات القضائية.
- تقديم المعلومات والوثائق للمحامي من قبل المؤسسة ليتكفل بملفات النزاعات القانونية أمام المحاكم.
- إعلام مدير المؤسسة بمستجدات مسيرة الملفات في المحاكم ليتمكن من أخذ القرار المناسب.

2-4-المصلحة التقنية: تتدرج تحت إدارتها عدة فروع تتمثل في:

- مصلحة التجارة: تهتم بالبحث عن زبائن، وتنسيق وتوجيه العمليات التجارية كالبيع والشراء.
- ورشة التلحيم العام: تقوم بإنتاج نقل العربات نقل النفايات المصنفة كما يلي:

-مقطورة قلابة للأوساخ م³4.

-مقطورة قلابة فلاحية 4000كغ.

-عجلة يدوية لرمي الأوساخ

-عجلة يدوية للبناء.

- ورشة السباكة: من ضمن منتجاتها مايلي:

-سداد ثقيل للطرقات نوع 850/850.

-سداد خفيف لطرقات نوع 800/800.

-سداد خفيف من نوع 500/500.

-قضبان مسطحة من نوع 600/600.

-قضبان مسطحة من نوع 500/500.

-حافة الرصيف.

▪ ورشة النجارة: ومن ضمن منتجاتها الثالث المنزلي من كل أنواعه وتعتبر هذه الورشة كعمون لورشة السباكة إذ تقوم بوضع نماذج خشبية على أساسها يتم استخراج الشكل النهائي للنموذج في ورشة السباكة كما أنها تزود المؤسسة بما تحتاج إليه من طاوولات، كراسي...إلخ.

2-5-مصلحة الوسائل العامة: بعد تغير الهيكل التنظيمي تم دمج مصلحة الحضيرة، الصيانة وخرابة حيث كانت مصنفة ضمن مصلحة الوقاية والأمن في مصلحة واحدة، هذه المصلحة هي المسؤولة عن عملية الشراء أي تعمل على تموين الورشات والمصالح بمختلف المواد الأولية الضرورية للإنتاج، أما مصلحة الحضيرة، الصيانة والتصنيع فهي مكلفة بتجاوز كل الأخطاء والعمال التي تتعرض لها تجهيزات وآلات الإنتاج ومن حمايتها من التلف وهي على ورشتين:

- ورشة الميكانيك العام: تقوم بصيانة الآلات والمعدات الميكانيكية.

- ورشة التصنيع والخرابة: تقوم بصيانة القطعة الميكانيكية وتموين ورشة التلحيم لكل القطع الميكانيكية والفنية.

2-6-مصلحة الأمن والصيانة: يتمثل دورها أساسا في:

- حماية المؤسسة من تعرض التجهيزات إلى الإتلاف أو السرقة.

- التحقق في القضايا التي تخص المستخدمين والتجهيزات من الأخطاء.

- تطبيق القوانين الخاصة بالنظافة والأمن متابعتها.

2-7-مصلحة المحاسبة والمالية: تقوم هذه المصلحة بتقديم الميزانية الختامية الإجمالية وتحرير التقرير المتعلقة بإخراج الإدخالات وكذا مراقبة الميزانية.

2-7-1: ماهية مصلحة المحاسبة والمالية لوحدة الأثاث والبناء المعدني .

تعتبر مصلحة المالية والمحاسبة من أهم الإدارات الموجودة في وحدة الأثاث والبناء المعدني، لما تقوم به من وظائف ومهام داخلها، كما تساعد في عملية إتخاذ القرارات الهامة بها وتعتبر همزة وصل بين جميع مصالح الوحدة .

2-7-2: التعريف بمصلحة المحاسبة والمالية لوحدة الأثاث والبناء المعدني.

تعتبر مصلحة المحاسبة والمالية مصلحة مرتبطة بالوحدة غير مستقلة، تقوم بمختلف العمليات المحاسبية وتتكون هذه المصلحة من رئيس المصلحة وهو الشخص الوحيد المخول له بإعطاء الأوامر المتعلقة بها من إمضاء ومراقبة، وكذلك المحاسب الرئيسي وهو المكلف بالصندوق ومختلف المصاريف البسيطة كالمصاريف لازمة الدفع فورا ونقدا ومكلف أيضا بأجور العمال، المكلف بالمالية يركز على دراسة الموازنات والقيام بمقارنة الميزانية التقديرية بالميزانية

الحقيقية، أما المكلف بالمحاسبة التحليلية يقوم بدراسة جميع التكاليف المتعلقة بالعمليات الإنتاجية كتكاليف الإنتاج، الشراء وغيره.

2-7-3: مهام مصلحة المحاسبة والمالية لوحدة الأثاث والبناء المعدني. تقوم هذه المصلحة بمهام عديدة نذكر منها مايلي:

-السهر على تطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال ضمان السير الحسن لكل العمليات المحاسبية والمالية المتعلقة بالوحدة؛

-مراقبة المخزون يوميا؛

-المراقبة الدورية للخبزينة؛

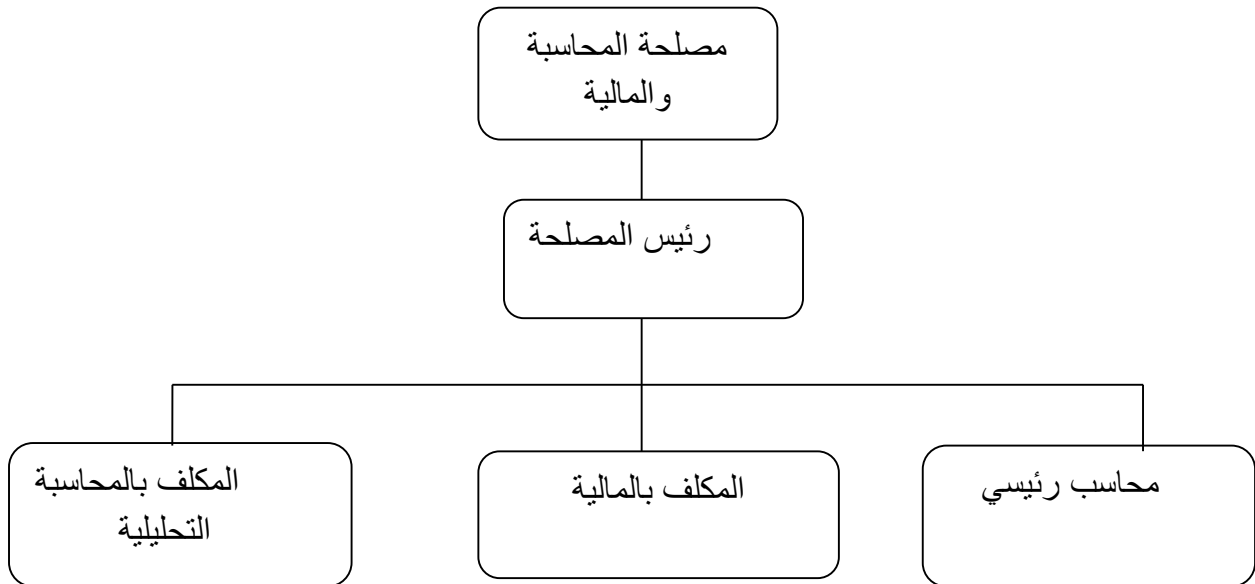
-الرقابة على حساب الزبائن؛

-إعداد الميزانية الختامية والجداول المرفقة؛

-إعداد الميزانية التقديرية العامة لنشاط الوحدة؛

2-7-4: لهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة والمالية لوحدة الأثاث والبناء المعدني .

الشكل رقم(2-3): الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة والمالية.



المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة في وحدة الأثاث والبناء المعدني.

يمكن التفصيل في الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة والمالية كما يلي:

رئيس المصلحة: تتمثل مهمته في الإشراف العام على كل الوظائف والمهام داخل المصلحة ومراقبتها.

محاسب رئيسي: تتمثل مهمته في برمجة العمليات المختلفة للوحدة في الجهاز وهو المكلف بالصندوق حيث يقوم بعملية تغطية الديون قصيرة الأجل، المصاريف البسيطة، وملف أيضا بإعداد أجور العمال والموظفين ومتابعة ما يطرأ عليها من تعديلات وذلك بالتنسيق مع مصلحة المستخدمين.

المكلف بالمالية: تتمكن مهمته في مقارنة المعلومات المسجلة في الوثائق ومدى تطابقها وتصحيح الأخطاء مثلا مقارنة فاتورة الشراء، وصل التسليم وسند الطلب.

المكلف بالمحاسبة التحليلية: مهمته القيام بدراسة دقيقة لمعرفة مختلف التكاليف في الوحدة مثل تكاليف الشراء، الإنتاج وغيره ويجب أن يكون على إطلاع دائم.

المطلب الرابع: طرق وأدوات جمع المعلومات في وحدة الأثاث والبناء المعدني.

للإمام بموضوع الدراسة والتعمق فيه من مختلف الجوانب، وللحصول على معلومات أكثر دقة ومن مصادر موثوقة، بغية إثراء الدراسة حول دور التدقيق الداخلي ضبط الأداء المحاسبي في وحدة الأثاث والبناء المعدني، حيث قسمت طرق جمع هذه المعلومات على النحو التالي:

1- طرق جمع المعلومات في وحدة الأثاث والبناء المعدني.

هناك نوعين من المعلومات التي تم جمعها تتمثل في الآتي:

أ- معلومات رئيسية:

تم الحصول على المعلومات الرئيسية المتمثلة في تعريف الوحدة، هيكلها التنظيمي إطارها القانوني، تعاملاتها وسوقها من طرف المديرية العامة للوحدة، في حين التقرير النهائي للمدقق الداخلي وألية التدقيق الداخلي والمعلومات التي يحتويها خاصة من بينها فقط القوة والضعف، وكذا عملية الأداء المحاسبي تم الحصول عليهم من مصلحة المحاسبة والمالية وإستشارة المؤطر في وحدة الأثاث والبناء المعدني.

ب- معلومات ثانوية

تم تدعيم هذه الدراسة بمجموعة من المذكرات بمختلف أشكالها المكتوبة منها و الأقراص المضغوطة في إثراء الموضوع، بالإضافة إلى الحصول على وثائق تخدم الدراسة، وأيضا الحصول على معلومات تخص حركة وسرعة معاملات وحدة الأثاث والبناء المعدني وكذلك ظروفها أثناء التدقيق من طرف عمالها، والإعتماد على الموقع

الإلكتروني الخاص المتضمن موقعها، سبل الإتصال بها بواسطة رقم الهاتف النقال والثابت، إضافة إلى خانة البحث تخص الإستفسارات وإشهارات متعلقة بمنتجاتها، مع إستشارة الأستاذ المشرف، الأستاذ والزلاء الجامعيين.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية.

أسعى من خلال هذا المبحث إلى إبراز هيكل الدراسة، وهذا بإبراز مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، ونوع الأداة التي إستخدمت لجمع البيانات، لننتقل بعدها إلى إختبار أداة الدراسة للتأكد من مدى صدقها وثباتها ، وبعدها سأتطرق إلى تحليل نتائج الدراسة ، لأختم هذا المبحث بإختبار الفرضيات ومناقشة نتائج الدراسة.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة.

أولاً:مجتمع الدراسة:

إن تحديد مجتمع الدراسة شيء بالغ الأهمية، إذ يجب إختباره بدقة لكون جميع المفردات تتوفر على الخصائص المطلوب دراستها والتي تتلائم مع موضوع الدراسة، فحسب الموضوع المختار للدراسة فإن المجتمع المحدد يتمثل في مجموعة من العاملين في شركة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني بخميس مليانة.

ثانياً:عينة الدراسة:

عينة الدراسة هي سحب جزء من مجتمع الدراسة يعرف بإسم العينة،والعملية التي تتم هنا يطلق عليها إسم المعاينة، ويتم تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على باقي مفردات المجتمع.

وفي هذه الدراسة تم الإستعانة بعينة قصدية والمتمثلة في موظفي الشركة محل الدراسة، ووزعت الإستبانة على المستوى الإداري المتعلق بنظم المعلومات المحاسبية ودوره في إتخاذ القرار وهم(رئيس مجلس الإدارة، مراجع داخلي، مدير عام للشركة، المدير التنفيذي، رئيس قسم،رئيس مصلحة)، حيث قمت بتوزيع 15 عينة إستبانة على أفراد مجتمع الدراسة وتم إسترداد 11منها وهذا راجع لنقص عمال في قسم المحاسبة.

ثالثاً: أداة الدراسة:

قمنا بتوزيع الإستبانة وفق الخطوات التالية:

-تحديد المحاور الرئيسية التي شملتها الإستبانة.

-صياغة الفقرات التي تقع تحت كل محور .

-إعداد الإستبانة في صورتها الأولية.

حيث تكونت أداة الدراسة من قسمين كالتالي:

القسم الأول: يتكون من معلومات شخصية عن أفراد العينة ويتكون من 3 فقرات (الجنس والوظيفة ، مدة الخدمة).

القسم الثاني: يتكون من 3 محاور رئيسية كالتالي:

المحور الأول: متمثل في سؤال مطروح كانت صياغته كالتالي: ما هو رأيك حول نظم المعلومات المحاسبية في مؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني.

المحور الثاني: يتناول تشخيص عملية اتخاذ القرارات في مؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني.

المحور الثالث: حول مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في دعم إتخاذ القرارات في مؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 إجابات، على نمط مقياس ليكارث الخماسي، بإعتباره من بين

أنسب المقاييس الخاصة بقياس الإدراكات و الإتجاهات والآراء ويأخذ الشكل التالي:

الجدول رقم (2-3): مقياس ليكرت الخماسي

غير موافق بشدة	موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الرأي
1	2	3	4	5	الوزن	

المصدر: من إعداد الطالبة إعتادا على الدراسات السابقة.

وحسب الدراسات السابقة فقد تم تقسيم مقياس ليكارث الحماسي مع إعتاد ثلاث مجالات لتحديد درجة التقييم

للمتوسط الحسابي في التحليل الوصفي كما يلي

جدول رقم (3-3): تقييم المتوسط الحسابي.

مرتفعة	متوسطة	منخفضة	مجال المتوسط الحسابي المرجح	من 3.01 إلى 5	3	من 1 إلى 2.99
إيجابي	حيادي	سلبى	درجة الموافقة			
			مستوى التقييم			

المصدر: من إعداد الطالبة إعتادا على دراسات سابقة.

إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي ما بين 1_2.99 فإن ذلك يعني أن العمال غير موافقين على العبارة أي التقييم

سلبى.

إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي 3 فإن ذلك يعني أن العمال لم يبدو رأي حول العبارة أي التقييم محايد.

أما إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي ما بين 3.01_5 فإن ذلك يعني أن العمال موافقين على العبارة أي التقييم إيجابي.

ومباشرة بعد فرز الاستبانة وترميز الأسئلة تم إدخال المعطيات المتحصل عليها على شكل بيانات صالحة للدراسة في الحاسوب أولاً وإرسال كقاعدة بيانات ثم معالجتها بإستعمال برنامج الحزمة الإحصائية لمعالجة البحوث الإجتماعية، وفي هذا البرنامج تم الإستعانة ببعض الأدوات الإحصائية أهمها:

1: معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس درجة مصداقية فقرات وأبعاد الإستبيان.

2: مقياس الإحصاء الوصفي وذلك لوصف عينة الدراسة وإظهار خصائصها وهذه الأساليب المتوسط الحسابي، والانحرافات المعيارية، حيث يستخدم الانحراف المعياري للتعرف على مدى تشتت قيم إستجابات العمال عن المتوسط الحسابي لكل عبارات الإستبيان.

3: علاقات إرتباط سيرمان لمعرفة العلاقات الإرتباطية بين متغيري الدراسة.

المطلب الثاني: معامل الثبات

ثبات أدلة الدراسة يعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على أشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة، وقد تم إجراء خطوات الثبات على العينة الإستطلاعية نفسها بطريقة ألفا كرونباخ.

وللتحقق من ثبات الإستبانة بهذه الطريقة تم إستخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى الإتساق الداخلي لأسئلة الإستبانة والتحقق من ثباتها وإمكانية الإعتماد على القياس عن طريق فحص تناسق واستقرار النتائج التي يتم الحصول عليها بإستخدامه، ويكون هذا القياس ذو دلالة إحصائية إذا كانت ألفا كرونباخ مساوية أو أكثر من (0.6)، حيث تم حساب معامل الثبات وقد كانت نتائج إختبار الثبات الإحصائي لمتغيرات الدراسة لعينة 11 فرد موضحة الجدول التالي:

الجدول رقم (4-3): قياس ثبات أدلة الدراسة.

المتغير	عدد الفقرات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
جميع المحاور	18	0.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات spss

من الجدول السابق ألاحظ أن معامل الثبات لأداة الدراسة بلغ 0.6 وهو معامل لأبأس به ومناسب لأغراض البحث مما يدل على مستوى الدراسة كلها، بمعنى أن الأسئلة المطروحة على عينة الدراسة كانت مفهومة وواضحة، ولهذا نكون قد تأكدنا من ثبات أداة الدراسة مما يجعلنا على ثقة تامة بصحتها وصلاحيتها وتحليل النتائج.

المطلب الثالث: تحليل البيانات المتعلقة بالإستبانة.

أولاً: تحليل البيانات الشخصية.

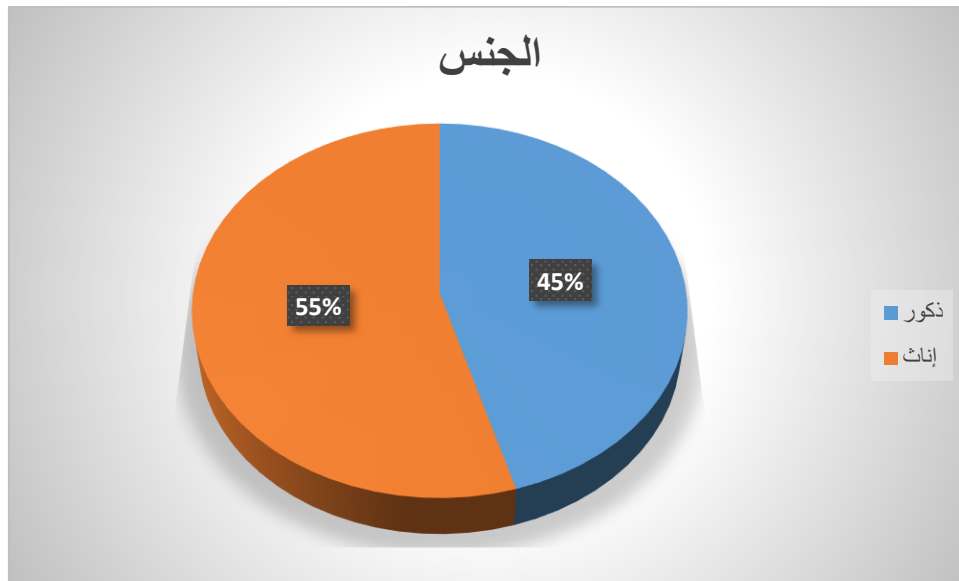
1 الجنس:

الجدول رقم(5-3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	5	45.5%
إناث	6	54.5%
المجموع	11	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss

الشكل رقم(3-3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج spss.

من خلال توزيع أفراد العينة حسب الجنس، وجدت أن نسبة الإناث تفوق نسبة الذكور، حيث قدرت النسبة المئوية للإناث 54.5 بينما كانت نسبة الذكور 45.5 من أفراد الدراسة وهذا ليس بالغريب في الشركات الإقتصادية لأن العنصر النسوي أصبح يتميز بخصائص عديدة وهي: من حيث النمو الديمقراطي، التفوق الدراسي مما جعلها تدخل في جميع المناصب العمل، تحسن نمط الحياة وزيادة معدل الرفاهية عند المجتمع الجزائري.

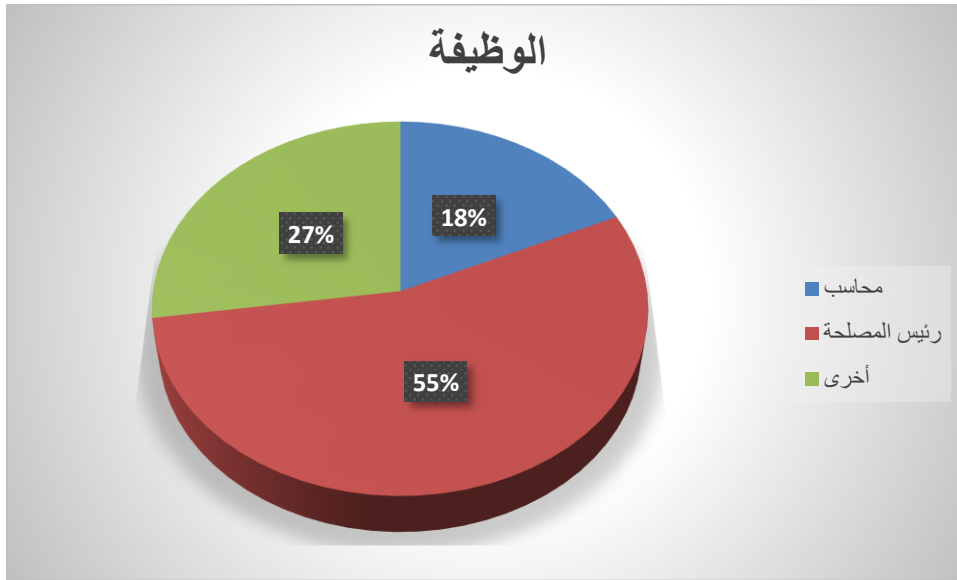
2- الوظيفة:

الجدول رقم (3-6): توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي.

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
محاسب	2	18.2%
رئيس المصلحة	6	54.5%
أخرى	3	27.3%
المجموع	11	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات spss

الشكل رقم (3-4): توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج spss.

يبين الجدول والشكل رقم أن نسبة 54.5 من عينة الدراسة متساوية مع اللذين لديهم مركزهم الوظيفي رئيس المصلحة ، و 18.2 مساوية مع اللذين لديهم مركزهم الوظيفي محاسب أما مدير مالي فلم تحصل على نسبة تصويت وهذا إذا دل يدل علا أنه لا يوجد مدير مالي في مؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني خميس مليانة وكان تصويت بنسبة 27.3 لوظيفة أخرى غير محددة ، ومن هنا نقول أنه يمكننا الإعتماد على إجابات العينة.

ثانياً: تحليل فقرات الإستبانة الجزء الثاني.

سأنتظر بتقديم تحليل وصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التي يتضمنها الإستبيان المقدم لهم، عن طريق تحديد تكرارات الإجابة وفق مقياس ليكارث الخماسي مع حساب كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة وهي كالتالي:

أولاً: آراء العينة حول المحور الأول من القسم الثاني وهو مطروح بتساؤل "ما هو رأيك حول نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني خميس مليانة.

الجدول رقم(7-3): إجابات أفراد العينة عن رأيهم حول نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة محل الدراسة.

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		متوسط حسابي	انحراف معياري
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
1	تتميز المعلومات التي يقدمها النظام بالدقة المظبوطة .	0	0	18.2	2	27.3	3	45.5	5	9.1	1	3.45	0.93
2	يعد نظام المعلومات المحاسبي المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية إتخاذ القرار الإداري .	0	0	0	0	9.1	1	81.8	9	9.1	1	4.00	0.44
3	غالباً ما يؤدي تقرير مدقق الحسابات الداخلي دوراً هاماً في زيادة الدقة للمعلومات المحاسبية ضمن مخرجات النظام المحاسبي .	0	0	0	0	0	0	72.7	8	27.3	3	4.17	0.46
4	حماية أصول المؤسسة وذلك عن طريق إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية.	0	0	0	0	0	0	54.5	6	45.5	5	4.45	0.52
5	يوفر نظام المعلومات المحاسبي القوائم والتقارير السنوية	0	0	0	0	9.1	1		7	27.3	3	4.18	0.60

											الإلزامية كقائمة الدخل وقائمة المركز المالي
0.59	4.05		13		35		5	18.2	2	0	0
المجموع											

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات spss

من خلال النتائج المتوصل إليها والتي تم تلخيصها في الجدول أعلاه، يمكننا تسجيل الملاحظات التالية:

- فيما يتعلق بالتساؤل المطروح أن المعلومات التي يقدمها النظام تتميز بالدقة المظبوطة يتضح أن إجابات أفراد العينة تقع ضمن مجال الأهمية النسبية للمقياس المعول به حيث بلغ المتوسط الحسابي نسبة 3.45 مقابل إنحراف معياري 0.93 وهذا ما يدل على توفر المعلومات تحمل صفة البساطة.
 - أما فيما يتعلق بأن نظام المعلومات المحاسبي هو المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات الأساسية ، نجد أن نسبة الموافقة مرتفعة قليلا بنسبة إلى دقة المعلومات وهو ما انعكسه درجة الموافقة ب متوسط حسابي بلغ 4.00 وإنحراف معياري 0.44 حيث حصلت على درجة موافقة عالية قدرت ب81.8 مما يعني أن نظام المعلومات هو المصدر الذي يزود الإدارة بالمعلومات التي على أساسها يتم إتخاذ القرارات.
 - أما بالنسبة للعبارة الثالثة وهي أن غالبا ما يؤدي تقرير مدقق الحسابات الداخلي دورا هاما في زيادة الدقة للمعلومات المحاسبية قد حصلت على نسبة تصويت ب72.7 معبر عليه بموافق ونسبة 27.3 معبر عليه بموافق بشدة ولم تسجل أي تصويت محايد او غير موافق، وقد بلغ المتوسط الحسابي 4.17 وإنحراف معياري 0.46، وهذا إذ دل يدل على أن تقرير مدقق الحسابات يلعب دورا هاما في دقة المعلومات المحاسبية.
 - وفيما يتعلق بحماية أصول المؤسسة عن طريق إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية ، فقد أظهرت النتائج درجة موافقة عالية بنسبة 54.5 وموافق بشدة بنسبة 45.5، حيث قدر المتوسط الحسابي للإجابة 4.45 وهو ضمن درجة إجابة مرتفعة وإنحراف معياري بنسبة 0.52
 - وحول توفير نظام المعلومات المحاسبي القوائم والتقارير السنوية، والتي تم قياسها من خلال السؤال الخامس، قد بلغ المتوسط الحسابي 4.18 مقابل إنحراف معياري 0.60، وهذا ما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبي في شركة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني لا يقتصر دوره حول تزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية إتخاذ القرار بل يوفر التقارير السنوية للمؤسسة.
- ويتضح لنا من إجابات أفراد العينة التي تقع ضمن مجال الأهمية النسبية الكبيرة للمقياس المعول به بمتوسط حسابي قدره 4.05 مقابل إنحراف معياري 0.59، حيث أن كل العبارات الخاصة ب رأي العمال حول نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني أخذت درجة الموافقة بتقدير مرتفع مما دل هنا على أن الرأي حول نظام المعلومات المحاسبي كان إيجابي

ثانياً: إجابات أفراد العينة على المحور الثاني حول تشخيص عملية إتخاذ القرارات في مؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني خميس مليانة.

الجدول رقم (8-3): إجابات أفراد العينة حول تشخيص عملية إتخاذ القرار في المؤسسة محل الدراسة.

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		متوسط حسابي	انحراف معياري
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
1	يتم إشراك الإطارات وبعض العمال في إتخاذ القرارات الإستراتيجية .	0	0	63.6	7	36.4	4	0	0	0	0	3.63	0.50
2	لدى صاحب القرار القدرة على إختيار البديل الأنسب للتطبيق على أرض الواقع (إختيار البديل الملائم) .	0	0	72.7	8	18.2	2	9.1	1	0	0	3.63	0.68
3	للمؤسسة إمكانيات واسعة لقياس الأثار المترتبة على القرارات المتخذة وإكتشاف الأخطاء قبل وقوعها .	0	0	54.5	6	36.4	4	9.1	1	0	0	3.45	0.68
4	هناك عوامل تؤثر على فعالية إتخاذ القرارات منها ما هو داخل المؤسسة وأخرى خارجها .	0	0	63.6	7	9.1	1	0	0	0	0	4.18	0.60
5	القرارات الإستراتيجية تعبر عن قرارات متعلقة بتدقيق الأهداف والسياسات طويلة الأجل .	0	0	54.5	6	18.2	2	9.1	1	0	0	3.81	0.87
	المجموع		5		34		13		3		0	3.74	0.66

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن إجابات أفراد العينة تقع ضمن مجال الأهمية النسبية الكبيرة للمقياس المعمول به حيث بلغ الانحراف المعياري 0.66 لفقرات هذا المجال المقابل متوسط حسابي قدره 3.74 الذي يحدده مجال الأهمية النسبية، إذ أن العبارات المكونة لهذا المجال جاءت وفق الترتيب التالي:

- في المرتبة الأولى جاءت العبارة رقم (4) التي أكدت فيها أفراد العينة بإستجابة موافقة بشدة على أن هناك عوامل تؤثر على فعالية إتخاذ القرارات منها ما هو داخل المؤسسة وأخرى خارجها التي تم إعدادها بإنحراف معياري قدر ب0.60 ومتوسط حسابي بنسبة 4.18، حيث حصل على نسبة موافق بنسبة 63.6 وموافق بشدة بنسبة 27.3.
 - في المرتبة الثانية تأتي العبارة المتعلقة بأن القرارات الإستراتيجية تعبر عن قرارات متعلقة بتدقيق الأهداف والسياسات طويلة الأجل حيث سجلت متوسط حسابي قدره 3.81 وإنحراف معياري بنسبة 0.87 وقد تم التصويت ب موافق، موافق بشدة، محايد، غير موافق بالنسب التالية على التوالي 54.5، 18.2، 18.2، 9.1، وهنا تم تأكيد أفراد العينة إتجاههم نحو الموافقة على أن القرارات الإستراتيجية تعبر عن قرارات متعلقة بتدقيق الأهداف والسياسات طويلة الأجل.
 - وفي المرحلة الثالثة تأتي العبارة المتعلقة بإشراك الإطارات وبعض العمال في إتخاذ القرارات الإستراتيجية بإنحراف معياري قدره 0.50 ومتوسط حسابي بلغ 3.63، وقد تحصلت على نسبة تصويت 63.6 لعبارة موافق و 36.4 لعبارة محايد، وهذا مايدل أنه لا يتم إشراك كل العمال في القرارات الإستراتيجية بل البعض القليل فقط.
 - وفي المرتبة الرابعة تأتي العبارة رقم (2) أن لدى صاحب القرار القدرة على إختيار البديل الأمثل للتطبيق على أرض الواقع، والتي حصلت على نسبة تصويت 72.7 لعبارة موافق و 18.2 لعبارة محايد، أما التصويت بغير موافق فقد كانت بنسبة 9.1 وهي نسبة قليلة جدا، ومتوسط حسابي قدره 3.63 مقابل إنحراف معياري ب0.67 وهذا مايعطي للعبارة إيجابية لأن المتوسط الحسابي محصور بين (3.01 و5) ضمن مجال أهمية نسبية كبيرة لإستجابة أفراد عينة الدراسة .
 - في حين أن المرتبة الخامسة والأخيرة قد كانت للفقرة الثالثة حيث سجلت أدنى متوسط حسابي بين العبارات الخمس لهذا المحور قدر ب3.45 وإنحراف معياري قدره 0.67، حيث إتجهت إجابات أفراد العينة إلى التأكيد أن للمؤسسة إمكانيات واسعة لقياس الأثار المترتبة على القرارات المتخذة وإكتشاف الأخطاء قبل وقوعها.
- ثالثا:** إجابات أفراد عينة الدراسة حول مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في دعم إتخاذ القرارات في مؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني.

الجدول رقم(9-3):إجابات أفراد العينة حول مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في دعم إتخاذ القرارات في المؤسسة محل الدراسة.

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		متوسط حسابي	انحراف معياري
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
1	القرارات والمعلومات موضوعان مرتبطان فلا قرار بدون معلومات تضمن له الولادة الصحيحة .	0	0	0	0	1	9.1	7	63.6	3	27.3	4.18	0.60
2	قيمة المعلومات تمثل قيمة التغيير في القرار والذي يكون سببه قيمة المعلومات مطرحة منها تكلفة الحصول على هذه المعلومات .	0	0	0	0	0	0	9	81.8	2	18.2	4.18	0.40
3	يوضح نظام المعلومات المحاسبي متطلبات ودواعي صناعة القرار .	0	0	0	0	1	9.1	9	81.8	1	9.1	4.00	0.40
4	يوضح نظام المعلومات طبيعة الموضوع او المشكلة المطروحة ومايرتبط بذلك من الخلفيات والمسببات والدوافع .	0	0	0	0	2	18.2	7	63.6	2	18.2	4.00	0.63
5	يسهم نظام المعلومات المحاسبي في تقديم إستخلاصات وتصورات لتحديد البدائل الإستراتيجية في سياق إتخاذ القرار المناسب .	0	0	0	0	2	18.2	8	72.7	1	9.1	3.90	0.53
								40		8		4.05	0.51

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن إجابات أفراد العينة تقع ضمن مجال الأهمية النسبية الكبيرة جدا للمقياس المعمول به حيث بلغ الإنحراف المعياري 0.52 لفقرات هذا المجال مقابل متوسط حسابي قدره 4.05 الذي يحدده مجال الأهمية النسبية وهيا كالتالي :

- بالنسبة لإرتباط المعلومات والقرارات تميزت بدرجة موافق، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.18 وبدرجة نشئت 0.19، مما يدل على أ،القرارات والمعلومات موضوعان مرتبطان فلا يوجد قرار بدون معلومات .
- اما فيما يخص قيمة المعلومات والت تمثل قيمة التغيير في القرار، والتي تم قياسها من خلال السؤال 7، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.18 مقل إنحراف معياري 0.40 وقد تميزت بدرجة موافقة عالية بنسبة 81.8 وموافق بشدة بنسبة 18.2 مع تقارب في الإجابات وهذا يعني أن قيمة المعلومة المقدمة لمتخذ القرار تؤثر على فعالية القرار المتخذ في المؤسسة.
- أما فيما يخص العبارة المتعلقة بأن نظام المعلومات المحاسبي يوضح دواعي صناعة القرار فقد حضي هو الآخر على نسبة موافقة عالية قدرت ب81.8 وقد بلغ المتوسط الحسابي 4.0مقابل إنحراف معياري 0.44
- في حين أن العبارة (4) سجلت متوسط حسابي قدره 4.0 وإنحراف معياري 0.63،حيث خصلت على أعلى نسبة تصويت موافق بنسبة 63.6، وهذا ما أعطى إجابية وموافقة للعبارة، وهذا يعني أن نظام المعلومات المحاسبي هو الذي يبين المشكلة المطروحة ومسبباتها ودوافعها.
- في حين أن عبارة مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تقديم إستخلاصات وتصورات لتحديد البدائل الإستراتيجية في سياق إتخاذ القرار قد حصلت على متوسط حسابي قدره 3.90 وإنحراف معياري 0.53، هذا ما يعني أن نظام المعلومات المحاسبي له دور في تحديد البدائل الإستراتيجية بتقديم إستخلاصات وتصورات لمتخذ القرار، ومن هنا نستنتج أن نظام المعلومات المحاسبي يقوم بتوفير كل المعلومات التي يطلبها متخذ القرار .
- في كل العبارات الخاصة بالمحور الثالث لم يسجل أي تصويت ب غير موافق بشدة أو غير موافق، وهذا ما يدل على مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في دعم إتخاذ القرار في مؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني.
- بالنسبة للتقييم الكلي فقد أخذ درجة موافقة مرتفعة وذلك بمتوسط حسابي قدره 4.05 وإنحراف معياري ب0.52.

المطلب الرابع: إختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج.

قبل التطرق لفرضيات الدراسة وإختبارها لابد من تحديد أنواع الفروض الإحصائية المعمول بها، والتي تنقسم إلى نوعان هما¹:

- الفرض الصفري: هو فرض ينفي أو يلغي وجود الظاهرة بشكل أو بآخر، فكل فرض يأتي بصيغة نفي أو إنكار ظاهرة معينة نسميه فرض صفري.
- الفرض البديل: وهو الذي يتحدث عن وجود الظاهرة بشكل أو بآخر، أو عندما يصاغ الفرض بصورة إثبات. من خلال هذا المبحث وتطبيقا لما تم عرضه عن الفروض الإحصائية سأقوم بإختبار الفرضية الموضوعية في هذه الدراسة للإجابة على إشكالية الدراسة، والتي تم على أساسها بناء الإستبيان الذي وزع على أفراد العينة المستهدفة. لدراسة هذه الفرضية نعتمد على معامل الارتباط من أجل تحديد العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي وعملية إتخاذ القرار، ولتحديد العلاقة سنختبر الفرضية بالشكل التالي:
- الفرضية الصفرية: لاتوجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين نظام المعلومات المحاسبي وعملية إتخاذ القرار في مؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني .
- الفرضية البديلة: توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين نظام المعلومات المحاسبي وعملية إتخاذ القرار.

الجدول رقم (10-3): يبين الجدول الإرتباط بين نظام المعلومات المحاسبي وعملية إتخاذ القرار.

المتغيرات	n	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
نظام المعلومات المحاسبي	11	3.45	0.68	0.90	0.01
عملية إتخاذ القرار	11	3.45	0.68	0.90	0.01

المصدر: من إعداد الطالبة بإستخدام الحاسوب وفق نتائج spss.

من خلال الجدول نلاحظ وجود علاقة إتباطية دال إحصائيا بين كل من نظام المعلومات المحاسبي وعملية إتخاذ القرار وهذه العلاقة تقدر ب0.90 عند مستوى الدلالة 5% ومن حسن الحظ أننا وصلنا إلى نتيجة بإحتمال خطأ يساوي 0.01 وهو أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة هناك علاقة إرتباطية

¹ أحمد الرفاعي غنيم، نصر محمود صبري، **تعلم بنفسك التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام spss**، دار قرطباء للنشر والتوزيع بالقاهرة، مصر، 2000، ص22.

ذات دلالة إحصائية بين نظام المعلومات المحاسبي وعملية إتخاذ القرار في مؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني فرع خميس مليانة.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها على مستوى مؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني فرع خميس مليانة وبعد إسقاط الجانب النظري على التطبيقي تبين لنا مدى وجود نظام معلومات محاسبي لما له من دور كبير في إتخاذ القرارات داخل المؤسسة وذلك من خلال المعلومات المحاسبية التي يوفرها.

ومن أجل إسقاط الدراسة النظرية ميدانياً قمت بتوزيع إستمارات إستبائية على عينة دراسة تخص نظم المعلومات وذلك من أجل الوقوف على مدى أهمية وواقع إستخدام نظم المعلومات في عملية إتخاذ القرار بالمؤسسة، حيث قمت بإختبار الفرضيات المتعلقة بالجانب التطبيقي، وهذا بعد تفرغ وتحليل بيانات محاور الإستبانة، الذي وزع على أفراد غينة الدراسة وقد تم التوصل إلى بعض النتائج بالإعتماد على البرنامج الغحصائي للعلوم الإجتماعية منها :

تمتلك مؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني نظام معلومات محاسبي مسؤول عن توفير معلومات جيدة داخل المؤسسة وكفاءة عالية وخاصة أن التسيير الإستراتيجي للمؤسسة الحديثة يتطلب الدقة للوصول إلى إتخاذ قرارات رشيدة، ولو أنه فيه بعض النقائص وما امكنا تسجيله هو أن حاجة المؤسسة إلى توسيع مشاركة المرؤوسين في إتخاذ القرارات بصفة أكثر، وكخلاصة قول يمكن أن نستنتج من خلال هذه الدراسة الميدانية تعزيز المحاسبة بنظام معلوماتي قد أدى فعلاً دوره في التسيير الجيد للمؤسسة من خلال القرارات المتخذة من قبل صناع القرار.

خاتمة

الخاتمة:

إن المعلومات المحاسبية تعد عنصرا هاما من عناصر الإنتاج التي لها دور هام في تحديد فعالية وكفاءة المنشأة كما أنها تعالج كما هائلا من البيانات عبر طرق وأساليب متعددة بالإضافة إلى علاقتها المتشابكة مع بقية نظم المعلومات في المؤسسة.

حيث يعتبر نظام المعلومات المحاسبي بمثابة ذاكرة مرنة وواسعة لصناع القرار في المؤسسات المختلفة، بحيث يمكنهم هذا النظام من معرفة الوضعية السابقة والحالية والمستقبلية لمؤسساتهم، كما تعد عملية إتخاذ القرار إحدى الوظائف الرئيسية لإدارة المؤسسة ويمكن إعتبارها أحد أهم المهام المعقدة والصعبة التي يجب على الإدارة ممارستها، فكلما زادت البدائل والإختيارات صعب إتخاذ القرار، لذا فإن نظم المعلومات المحاسبية دائمة الحرص على مساعدة المسيرين في إتخاذ القرارات وتوفير المعلومات لأغراض التخطيط والرقابة.

إختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: "نفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام المعلومات المحاسبي وعملية إتخاذ القرارات في المؤسسة.

يتبين من خلال الجانب التطبيقي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام المعلومات المحاسبي وعملية إتخاذ القرار عن طريق تحليل عينة من المجتمع توصلنا إلى أن المعلومة المحاسبية هي التي يتم على أساسها إتخاذ القرارات في المؤسسة.

الفرضية الثانية " يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أسلوبا تشاركيا وأخلاقيا في تشخيص البيئة المحاسبية للمؤسسة الإقتصادية حيث يمكنها إيصال المعلومة المحاسبية المفيدة لكل من يطلبها، بعد دراستنا للفصل الأول توصلنا إلى عدة نتائج أكدت صحة هذه الفرضية، ومن بين هذه النتائج:

نظام المعلومات المحاسبي نظام يقوم بتسجيل وتخزين ومعالجة البيانات لإنتاج مختلف المعلومات لصانعي القرار يساعدهم في إتخاذ القرارات المناسبة، ويتكون هذا النظام من الأشخاص والإجراءات وتكنولوجيا المعلومات، كما يقوم هذا النظام بتشخيص البيئة المالية للمؤسسة الإقتصادية.

نتائج الفصل الثاني أكدت صحة الفرضية الثالثة:القائلة"يسري القرار المحاسبي الذي يعتمد على المعلومة المحاسبية المفيدة على حتمية البدائل والإختيارات الأنسب للتطبيق علأرض الواقع،

من خلال دراستنا النظرية للفصل الثاني توصلنا إلى أن القرارات التي يتم إتخاذها في المؤسسة الإقتصادية لا تتم من العدم بل تحتاج إلى أنظمة معلومات توفر لها مختلف البيانات والمعلومات التي تساعدنا، حيث تعد المعلومة المحاسبية الركيزة الأساسية في عملية إتخاذ القرار حيث أنه لا تخلو أي مرحلة من مراحل إتخاذ القرار إلا ويحتاج متخذ القرار المعلومة المحاسبية.

النتائج:

- يعتبر تصميم وبناء نظم معلومات فعالة رهانا حتميا على المؤسسات التي تريد البقاء في مجال التنافسية ورفع مستوىها .
- يعتبر إتخاذ القرار الجوهر الرئيسي لمختلف الأنشطة والوظائف الإدارية في المؤسسة وهو بداية رسم المسار المستقبلي للمؤسسة.
- لا يوجد نموذج محدد يتبعه متخذ القرار للوصول إلى القرار الرشيد والفعال وإنما يكون ذلك حسب العوامل المؤثرة في العملية.
- يوفر نظام المعلومات لحماية الأصول والبيانات المتعلقة بها.
- إعتقاد المؤسسة على نظام معلومات محاسبي الهدف منه هو تقديم نتائج موثوقة للواقع الإقتصادي، حيث أن عملية إتخاذ القرار تقوم بقياس فعالية وكفاءة المعلومة المحاسبية في توضيح الواقع الإقتصادي للمؤسسة.
- إن الحصول على المعلومة الإقتصادية ذات القيمة والمصادقية في الوقت المناسب تسمح للمسير بترشيد وتوجيه الأنشطة المطلوب تحقيقها إلى أقصى حد.

توصيات:

- على المؤسسات الجزائرية عامة ومؤسسة ديفاندوس للأثاث والبناء بخميس مليانة السعي لتفعيل البيئة القانونية بشكل يسمح بتسيير إنتشار وإعتقاد تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في حال وجدت الضرورة أو الرغبة بالتطوير من أجل مواكبة التغيرات الحاصلة في محيط المؤسسة وتعظيم قيمة ومنفعة الدور الذي يقوم به هذا النظام.
- زيادة الوعي بين العمال وتوضيح أهمية إستعمال نظام المعلومات المحاسبي وتبيان مزاياه وتحسين ظروف عمل المؤسسة ككل.
- الإستفادة من الخبرات من خلال نقل المعرفة إلى كل المستويات.
- توسيع مشاركة المرؤوسين في إتخاذ القرارات بصفة أكثر ومحاولة التحكم أكثر في المراحل الأساسية لصنع القرار بهدف تفعيله.

قائمة المراجع

▪ مراجع باللغة العربية:

1- كتب:

- أحمد حلمي جمعة، زياد أحمد الزغبى، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 200.
- أحمد حسين علي حسين، نظام المعلومات المحاسبي، دار الجامعية، الإسكندرية، ط2، 2003/2002.
- أحمد الرفاعي غنيم، نصر محمود صبري، تعلم بنفسك التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام spss، دار قرطباء للنشر والتوزيع، بالقاهرة، مصر، 2000.
- أ ستيفن أ، موسكوف، مارك ج سميكن، نظم المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات، دار المريخ للنشر، السعودية، 2002.
- بول ستينبارت، ن مارشال رومني، نظم المعلومات المحاسبية، تعريب قاسم إبراهيم الحسين، دار المريخ، الرياض، 2009.
- ثابت عبد الرحمان إدريس، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، جامعة شفادا، إنجلترا، 2005.
- خليل محمد العزاوي، إدارة إتخاذ القرار الإداري، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- د صبحي محمود الخطيب، عمرو عباس العتر، نظم المعلومات المحاسبية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.
- د منى عطية، خزام خليل، الإدارة وإتخاذ القرار في عصر المعلوماتية، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان، أبو الخير للطباعة والتجليد، 2009.
- د علي فلاح الزغبى، أد أحمد دودين، الأسس والأصول العلمية في إدارة الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2020.
- زياد عبد الكريم، محمد خليل أبو زلطة، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

- سكينة بن حمود، مدخل للتسيير والعمليات الإدارية، دار قرطبة للنشر والتوزيع.
- سليمان مصطفى الدلاهمة، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، ط1، الرواق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- عباس جواد عقيل، أمير الخزاعي، إتخاذ القرارات التربوية والإدارية بين الواقع والطموح، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2017.
- كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
- كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير عامر محمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
- كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في إتخاذ القرارات الإدارية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2006.
- محمد يوسف حنفاوي، نظم المعلومات المحاسبي، دار وائل، عمان، 2001.
- محمد أحمد حسان، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- محمد حسين رسمي، أزمة القرار في عالمنا المعاصر، الأهرام، 2001.
- محمد عبد الفتاح، إتخاذ القرارات التنظيمية، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
- محمد الصيرفي، إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2009.
- نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذبيبة، نظم المعلومات المحاسبية، ط1، دار المسيرة، 2011.
- ياسر أحمد عربيات، المفاهيم الإدارة الحديثة، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

2-مذكرات تخرج:

- أحمد جنان سعدون، نظم المعلومات المحاسبي ودوره في إتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع إقتصاد كلي-الجزائر، 2004

-حاج قويدر، أهمية بناء وتطوير نظم المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة حاسية بن بوعلي، الشلف، 2014/2013.

-خالد بوشارب، دور نموذج البرمجة الخطية متعددة الأهداف في إتخاذ القرار الإنتاجي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.

-لغواطي عبد الله، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، دور نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرار، جامعة مستغانم، 2016/2015.

3- مجلات:

أحمد لعماري، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبي، مجلة العلوم الإنسانية كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، العدد الأول 2001.

-مصطفى العثماني، دور نظم المعلومات المحاسبية في تفعيل قرارات المؤسسة الإقتصادية، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 11، جامعة المدية، المجلد 02، 2014.

4- محاضرات:

-د بهلولي فيصل، دروس في مقياس نظام المعلومات المحاسبي موجه لطلبة السنة الثالثة ليسانس محاسبة ومالية، المجموعة الأولى، جامعة البليدة 2 لونسي علي، السنة الجامعية 2022/2021.

▪ مراجع باللغة الفرنسية:

-kholadi mohamed-khair eddine ,cours des systems bahaedine-édition alger, 2004

ملاحق

جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة .

كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية .

قسم العلوم المالية والمحاسبة .

تخصص : محاسبة وتدقيق .

إستبيان .

في إطار إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وتدقيق ،تحت عنوان "دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات " في مؤسسة " ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني " فرع خميس مليانة .

حيث تم إنجاز هذا الإستبيان للتعرف على دور نظام المعلومات المحاسبي في ترشيد القرارات وفاعليتها، ومدى كفاية تلك المعلومات والإعتماد عليها في إتخاذ القرارات .

وقد تم إختياركم للمشاركة في هذه الدراسة ، حيث أن رأيكم يمثل أهمية كبيرة في تحقيق أهداف الدراسة ، الرجاء الإجابة على الفقرات التالية ، علما أن المعلومات التي ستقدمونها ستحال بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .

وشكرا.

تحت إشراف "د.فرحول ملود".

من إعداد الطالبة "المكي فريال".

القسم الأول: المعلومات الشخصية .

أرجو وضع العلامة (x) في الحالة التي تنطبق على وضعكم .

1-الجنس :

ذكر

أنثى

2-الوظيفة :

محاسب

مدير مالي

أخرى

رئيس مصلحة

3-مدة الخدمة :

(حددها)

المحور الأول : ماهو رأيك حول نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة "ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني".

درجة الإجابة					العبارات
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
					تتميز المعلومات التي يقدمها النظام بالدقة المظبوطة .
					يعد نظام المعلومات المحاسبي المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية إتخاذ القرار الإداري .
					غالبا مايؤدي تقرير مدقق الحسابات الداخلي دورا هاما في زيادة الدقة للمعلومات المحاسبية ضمن مخرجات النظام المحاسبي .
					حماية أصول المؤسسة وذلك عن طريق إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية.
					يوفر نظام المعلومات المحاسبي القوائم والتقارير السنوية الإلزامية كقائمة الدخل وقائمة المركز المالي .

المحور الثاني : تشخيص عملية إتخاذ القرارات في مؤسسة "ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني " .

درجة الإجابة					العبارات
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
					يتم إشراك الإطارات وبعض العمال في إتخاذ القرارات الإستراتيجية .
					لدى صاحب القرار القدرة على إختيار البديل الأنسب للتطبيق على أرض الواقع (إختيار البديل الملائم) .
					للمؤسسة إمكانيات واسعة لقياس الأثار المترتبة على القرارات المتخذة وإكتشاف الأخطاء قبل وقوعها .
					هناك عوامل تؤثر على فعالية إتخاذ القرارات منها ما هو داخل المؤسسة وأخرى خارجها .
					القرارات الإستراتيجية تعبر عن قرارات متعلقة بتدقيق الأهداف والسياسات طويلة الأجل .

المحور الثالث : مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في دعم إتخاذ القرارات في مؤسسة " ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني " .

درجة الإجابة					العبارات.
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
					القرارات والمعلومات موضوعان مرتبطان فلا قرار بدون معلومات تضمن له الولادة الصحيحة .
					قيمة المعلومات تمثل قيمة التغيير في القرار والذي يكون سببه قيمة المعلومات مطرحة منها تكلفة الحصول على هذه المعلومات .
					يوضح نظام المعلومات المحاسبي متطلبات ودواعي صناعة القرار .
					يوضح نظام المعلومات طبيعة الموضوع او المشكلة المطروحة ومايرتبط بذلك من الخفيات والمسببات والدوافع .
					يسهم نظام المعلومات المحاسبي في تقديم إستخلاصات وتصورات لتحديد البدائل

					الإستراتيجية في سياق إتخاذ القرار المناسب .
--	--	--	--	--	---